



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

تحت إشراف:

لطرش جمال

إعداد الطالبتان:

- العايب إيمان

- بوقريعة خولة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	كنيدة زوليخة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	لطرش جمال
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا	بولعجين فايزة

السنة الجامعية 2019/2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

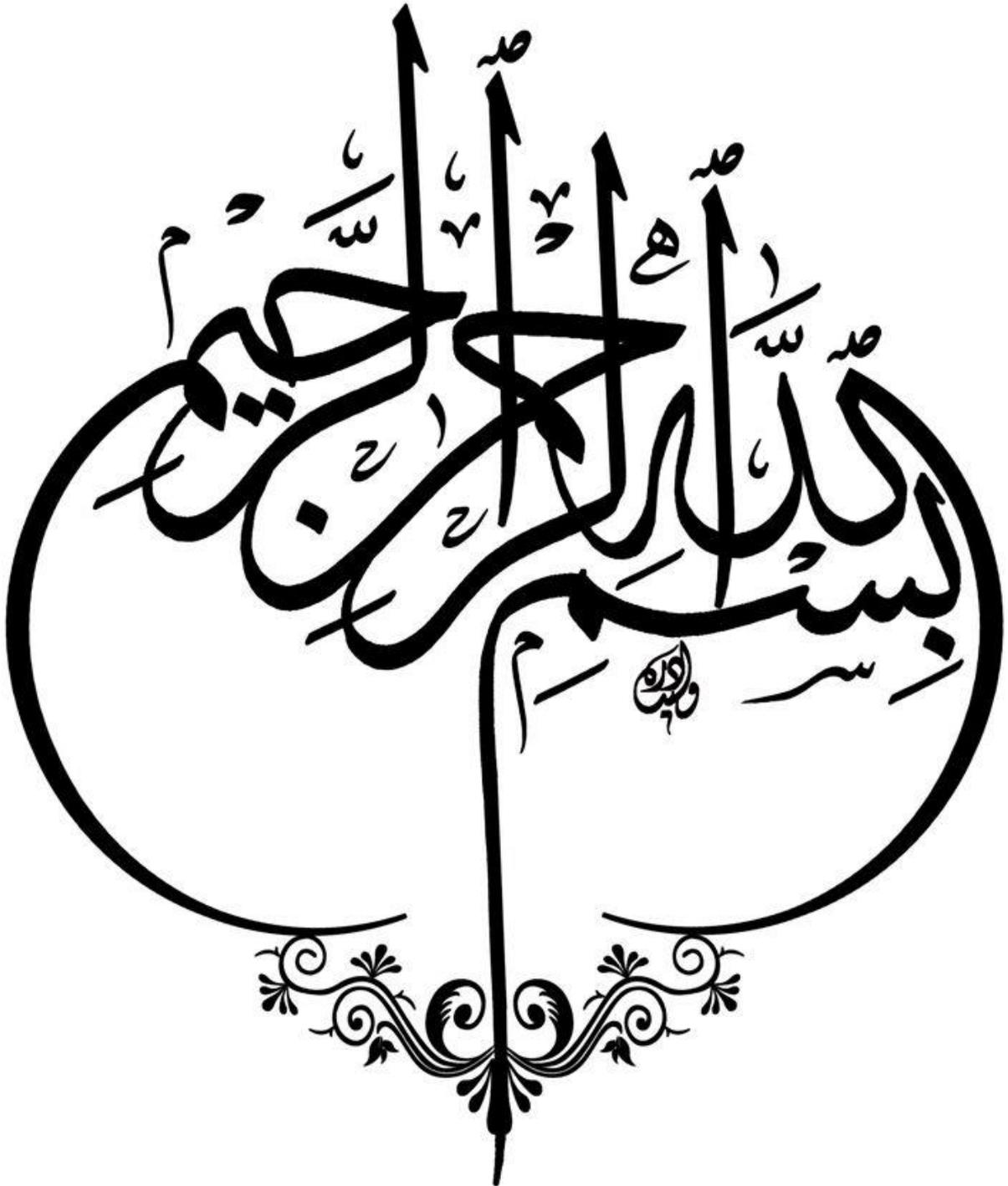
تحت إشراف:

لطرش جمال

إعداد الطالبتان:

- العايب إيمان

- بوقريعة خولة



اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقتنا

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ منا تواضعا

وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ منا اعتزازا بكرامتنا.

ربنا تقبل منا الدعاء.

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا مليء السماوات والأرض
على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة، الحمد لله العلي القدير
الذي أفاض علينا من نعمه وآلائه وجميل عطائه بأن هدانا لأن
نسلك طريق العلم، نحمده ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه
وعظيم سلطانه، والسلام على من خصه بالنبوة سيد الأنام
محمد (صلى الله عليه وسلم)

وعلى أله الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار وبعد:

انطلاقا من قوله تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"

وقوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

كان لزاما علينا نسب الفضل إلى ذويه والمعروف لأهله، فنوجه جزيل
الشكر إلى كل من:

الدكتور "لطرش جمال" لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة
وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى إتمام هذه الدراسة.

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نخص بالذكر "كنيدة زوليخة" و "بولعجين فايضة"

إلى الطالب "بلال تومي" من جامعة البليدة.

إلى كل من ساهم في تكويننا وتعليمنا منذ الصغر.

إلى كل من قدم يد العون والمساعدة في معلومة أو نصيحة سواء

من قريب أو من بعيد، وسواء بالقليل أو بالكثير.

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على سدا محمد
أشرف المرسلين وعلى أله صحبه أجمعين
أهدي ثمرة هذا الجهد إلى
من لهما الفضل في وجودي بعد الله أبي وأمي أطال الله في عمرهما
إلى أخي وأختاي
إلى كل أفراد العائلة الكبيرة
إلى من شاركيني في إعداد المذكرة "خولة"
إلى كل أصدقاء الدرب
إلى كافة زملاء طلبة الماستر دفعة 2020
إلى كل من قدم يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد

إيمان

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد بن عبد الله أشرف المرسلين، وخاتم النبيين. أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وحتى تكون أجمل ذكرى وحتى تكون نهاية البداية بذرة أمل قد تأتي معها بداية جديدة أرسل أجمل تحياتي وأصدق مشاعري إلى من كانوا شموعا أضاءت لي درب الطريق إلى من قال فيهما الرحمان "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى الوالدين الكريمين

"عبد الحفيظ و بريزة"

إلى الجدة الكريمة أطال الله في عمرها.

إلى من ساندني في انجاز هذا العمل وهون علي الأمر في أصعب مراحلها،

إلى الطالب «بلال تومي» من جامعة البليدة.

إلى من شاركتني في إعداد هذه المذكرة "إيمان"

إلى كل من يحمل لقب بوقريعة وبوضياف

وفي الأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير لكل من

قدم لنا يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو من بعيد

خولة

الفهرس

الصفحة	العناوين
I	البسمة.
II	الدعاء .
III	الشكر والتقدير .
IV	الإهداء .
-	الفهرس .
-	قائمة الجداول.
-	قائمة الأشكال.
-	قائمة الملاحق.
أ	مقدمة.
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.	
02	تمهيد .
03	المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر .
03	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.
04	المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.
06	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.
09	المبحث الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره، نظرياته.
09	المطلب الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.
10	المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة.
13	المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.
21	المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر .
21	المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري.
21	المطلب الثاني: التقييم الكمي للمناخ الاستثماري.
22	المطلب الثالث: التقييم النوعي للمناخ الاستثماري.
25	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.	
27	تمهيد .
28	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.
28	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

29	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومراحله.
32	المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي.
32	المطلب الرابع: التمييز بين النمو والتنمية.
35	المبحث الثاني: أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومقاييسه.
35	المطلب الأول: أهم نظريات النمو الاقتصادي.
39	المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي.
45	المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي.
48	المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
48	المطلب الأول: العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي.
49	المطلب الثاني: العلاقة من حيث العمالة.
50	المطلب الثالث: العلاقة من حيث تطوير التجارة الخارجية.
51	المطلب الرابع: العلاقة من حيث الاستثمار المحلي.
53	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	
55	تمهيد.
56	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
56	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
57	المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
59	المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
60	المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تعجيله.
63	المبحث الثاني: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
63	المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
67	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017).
70	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017).
74	المبحث الثالث: اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).
74	المطلب الأول: تقدير النموذج والتعريف بالمتغيرات.

75	المطلب الثاني: تقدير معلمات الانحدار واختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
80	المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي.
85	خلاصة الفصل.
87	خاتمة.
91	قائمة المراجع.
100	الملاحق.
115	الملخص.

قائمة الجداول، الأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	(01-03)
65	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة (2002-2017).	(02-03)
68	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر (2002-2017).	(03-03)
71	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).	(04-03)
73	أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة (يناير 2013 وديسمبر 2017).	(05-03)
75	تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	(06-03)
76	ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LGDP.	(07-03)
77	ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LFDI.	(08-03)
77	ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LOILPRICE.	(09-03)
78	ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LCF.	(10-03)
79	ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة OPENNESS.	(11-03)
81	اختبار بروش غودفري BREUSCH & GODFREY .	(12-03)
82	اختبار بروش باغان غودفري BREUSCH -PAGAN -GODFREY.	(13-03)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها.	(01-01)
36	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.	(01-02)
44	نموذج AK.	(02-02)
61	المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر %.	(01-03)
66	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة من 2002 إلى 2017.	(02-03)
69	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2017).	(03-03)
71	الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).	(04-03)
83	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (JARQUE-BERA).	(05-03)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001.
02	المرسوم التشريعي رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990.
03	المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993.
04	جدول البيانات الخاصة بالجزائر في الفترة (1990-2018)
05	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LGDP
06	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LFDI
07	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LOILPRICE
08	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LCF
09	نتائج اختبار استقرارية المتغيرة OPENNESS

مقدمة

شهد العالم عدة تطورات وتغيرات اقتصادية شملت الكثير من المجالات التي تركزت على تمويل الاقتصاد بصفة عامة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، وذلك لما لها من امتيازات في فتح الأسواق العالمية، والزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات الدولية.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية، في ظل تقلص مصادر التمويل وتضاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل يكمن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي.

لذلك قامت الدول النامية بمحاولة خلق مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها مصدر تمويل غير مولد للديون بالإضافة إلى كونه وسيلة نقل للمعارف و التكنولوجيا من خلال سن تشريعات محفزة ومغرية محاولة بذلك إزالة كل العراقيل، وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي وضعت تشريعات متضمنة قوانين الاستثمار تمنح من خلالها ضمانات للمستثمرين الأجانب و المحليين على السواء وذلك بغية تحقيق قفزة نوعية في تطوير اقتصادها الذي يحتاج إلى إمكانيات سواء تعلق الأمر باليد العاملة الفنية والتمكنة أو بالتجهيزات الحديثة والمتطورة.

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات، وذلك لتحسين مستوى اقتصاداتها من خلال تشكيل قاعدة إنتاجية تساهم في النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

وتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؟
- ماهي وضعية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟
- هل توجد متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحي البديل الرئيسي للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي.

- تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.
- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيف خلال الفترة (1990-2018).
- طبيعة العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي علاقة طردية.
- توجد متغيرات أخرى كالاستثمار المحلي والانفتاح التجاري خلال الفترة (1990-2018).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وماهية النمو الاقتصادي.
- ✓ التعرف على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.
- ✓ التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وكذا التوزيع القطاعي والجغرافي له.
- ✓ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وباعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي يعاني معظمها من ندرة رأس المال، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- ✓ تزايد اهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ الاهتمام الكبير الذي تبديه الجزائر من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ رغبة الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة.

منهج الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والاعتماد على المنهج التاريخي وهذا من أجل التعرف على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقوانينه، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستعمال برنامج EVIEWS.

الأدوات المستعملة في الدراسة:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

- ✓ الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، مجلات، أطروحات.
- ✓ الاتصال بأساتذة جامعيين مختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- ✓ الاستعانة بشبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.

صعوبات الدراسة:

- ✓ تضارب البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة وهذا لاختلاف وتعدد مصادر تجميعها.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني، ففيما يخص الإطار المكاني في الدراسة تختص بدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر، أما فيما يتعلق بالإطار الزمني فإن الدراسة تتمحور حول قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1990-2018).

الدراسات السابقة:

- **سعدي هند:** بعنوان: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- تطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية والغير نفطية، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع الاستثمارات في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) لا يزال يعاني من انخفاض في حجم التدفقات، البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط.
- **خيالي خيرة:** بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة ورقلة، 2016.
- هدفت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإبراز الدور الذي يلعبه في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية بالتطبيق على حالة الجزائر، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

ضئيل وأن علاقته في أغلب سنوات الدراسة كانت سلبية بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

• **بيوض محمد العيد:** بعنوان: تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية "دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

○ توصلت الدراسة إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يتوفر من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل التكنولوجيا الحديثة، دعم لبرامج البحوث.

• **قويدري كريمة:** بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

○ تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وتوصلت هذه الدراسة إلى الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة (1991-2008).

• **نزاري رفيق:** بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي "دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

○ تمحورت إشكالية الدراسة حول قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر مقارنة مع النظرية الاقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالباً خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ أن التأثير كان إيجابياً لكن في فترة محدودة.

هيكل الدراسة:

تتضمن الدراسة شقين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث أن:

الفصل الأول: جاء بعنوان "الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر"، والذي قسم بدوره إلى 3 مباحث، حيث خصص الأول لعرض المدخل العام للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني

فقد درس مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره، بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة له، في حين يعنى المبحث الثالث بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: جاء بعنوان "النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر"، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد عرض أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومقاييسه، وفي المبحث الثالث تم عرض العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان "قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"، وقد قسم إلى 3 مباحث، حيث تضمن المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تناول تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث تم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في توسيع الطاقات الإنتاجية، إذ يعتبر أهم روافد التنمية ومحركاتها خاصة في البلدان النامية، لاعتبار هذه الأخيرة تعاني من نقص الادخار وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي.

وعموما تسعى الكثير من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة تطور نموها الاقتصادي وتحقيق أعظم استفادة ممكنة من هذه الاستثمارات، فوفرت لها الحماية وقدمت لها الحوافز، فاتجهت الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في تلك البلدان لوجود أسواق لصناعاتها ورخص الأيدي العاملة ووفرة الموارد الطبيعية.

وفي هذا الفصل نحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه من خلال تقسيمه إلى أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره، نظرياته.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

أخذ اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار وخصائصه بالإضافة إلى أهم محدداته ونظرياته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه، نسلط الضوء على مفهوم كلمة الاستثمار مجردة من أية إضافة.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار:

إن مصطلح الاستثمار يقصد به تخلي الفرد عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن وذلك من أجل أن يحصل على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية وذلك مع توفير عائد معقول يحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات¹.

تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري:

في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تناول هذا المصطلح "الاستثمار" في مادته الثانية كالتالي:²

أ. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

ب. المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

ت. استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف منظمة التجارة العالمية (OMC) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها"³.

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 22.

² الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص 5.

³ كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 17.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

يعتبر مستثمراً أجنبياً كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، أو كل تجمع مؤسساتي، إذ يقوم أحد العناصر المذكورة سابقاً بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في غير بلده الأصلي¹.

وحسب تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة وذلك بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها².
من خلال ما سبق من التعاريف يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به شركة ما أو كيان ما في شركة قائمة في دولة أخرى، حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة كما يمكن له حق الإدارة والإشراف على المشروع على أن لا تقل نسبة التملك عن 10% .

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في:³

أ. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأسمال المستثمر في أصول حقيقية في الدول المضيفة.
ب. يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشراً إذا كان يملك المستثمر الأجنبي نسبة 10% وما أكثر من الأسهم العادية، فله حق التصويت داخل المؤسسة، أما إذا كانت النسبة أقل فلا يحق له تسيير المؤسسة.

ت. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج.

المطلب الثاني: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة مبادئ، كما أن له أهمية بالغة، حيث سنقوم من خلال هذا المطلب التطرق إلى هذين العنصرين كل على حدى.

الفرع الأول: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

أولاً: مبدأ الشفافية والتناسق:

¹ نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، الطبعة الأولى، دار مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 11 .

² حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعاريف وقضايا)، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 32، سبتمبر 2003، ص 03.

³ سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22 .

يقصد به إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة. وهذا لجميع المستثمرين الأجانب، ولكي يتم تنفيذ هذه العملية يجب على الدولة أن تقنن عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية¹.

ثانياً: مبدأ سيولة حركة رأس المال:

يتعلق هذا المبدأ بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد البشرية فيها سواء كانت رؤوس الأموال تلك داخلية أو خارجية، ويتضمن هذا المبدأ:

أ. مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق².

ب. مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بمايلي³:

- ✓ وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- ✓ وضع سوق مالي مفتوح لرأس مال أجنبي.

ثالثاً: مبدأ الاستقرار:

يلعب دوراً هاماً في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كأخطار الحروب والانتقاضات، بالإضافة إلى أخطار تحويل رأس المال⁴.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزداد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني والعالمي لكونه مصدراً هاماً من مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي⁵:

- أ. يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير تخصصات مختلفة من الفنيين والإداريين.
- ب. نمو الاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ومن خلال تنمية فروع الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.
- ت. يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 216.

² المرجع السابق، ص 2018.

³ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁴ المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁵ عامر عبد الأمير شاكور، هناء صلاح أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة نوروز، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 1، 2012، ص 504.

ث. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في مجال التنمية البشرية، فالمشروعات الاستثمارية المشتركة تعمل على خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل جزء من مشكلة البطالة.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يقاس تطور الدول اليوم بحجم عائدات استثماراتها، لذلك يسعى المستثمر والدولة المضيفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بدوره يتصف بالتنوع والتعدد.

الفرع الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي

من أهم هذه الأهداف مايلي:¹

أ. تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية من خلال التنوع.
ب. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية وذلك من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

ت. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي.

ث. سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار.

ج. الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

يمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:²

أ. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشاريع التي تم إنشاؤها وتجسيدها في الدولة المضيفة، بالإضافة إلى تدريبهم على الأعمال الإدارية وعلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

ب. الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا المتقدمة في الدول الأجنبية.

ت. زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.

ث. زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي التقليل من الواردات لأن المنتج المحلي يعوض المنتج الأجنبي.

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 351.

² قاسم نايف علوان، المرجع السابق، ص 352.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: الاستثمار المشترك:

يعد هذا الشكل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعاً¹، وهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف. الاستثمار المشترك أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وهذه النسبة تتحدد في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيضة ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يضمن مصالح كل طرف².

ثانياً: الاستثمار في المناطق الحرة:

إن الاستثمار الأجنبي هنا يكون بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيضة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارات، بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة في المناطق الحرة داخل البلد المضيف³. ولعل أبرز الأهداف من إنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية العديد من المزايا والحوافز بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الأراضي بأسعار منخفضة⁴.

ثالثاً: إنشاء فرع جديد:

إنشاء فرع جديد بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية (و.م.أ، فرنسا اليابان... الخ)، وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل. تسعى الشركات الأجنبية في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون وبغرض التوسع والنمو وتحقيق الأرباح الإضافية، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فروع لشركة في دولة أخرى⁵.

رابعاً: الاندماج والتملك:

يقوم هذا الشكل عند اندماج الشركات الوطنية مع شركات دولية وكذلك امتلاك حصة من رأس مال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب. إن ملكية رأس المال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد

¹ جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية -2012-2000)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 14.

² نعيمة أوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 37.

⁴ J.R. Markusen, foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, London, Vol 43, P355.

⁵ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 45.

والضروري لوجود الاستثمار المباشر بل هناك شرطا آخر يضاف له وهو يتناسب مع الحصة النسبية في رأس مال المؤسسة ومن ثم تمثيل في مجلس الإدارة. البحث عن أسواق جديدة وتعزيز الوضعية التنافسية فيها بالإضافة إلى تقاسم المخاطر والحصول على الحوافز المالية كل هذه تعد من أهم العوامل الأساسية التي تدفع بالمؤسسات إبرام صفقات مختلفة في الاندماج والتملك¹.

نشير إلى الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث: " إن أول من استخدم تعريف للشركات متعددة الجنسيات حسب "فرانسوا كينزي" هو "ريشارد فارنون" حيث يقول: شركة متعددة الجنسيات هي شركة كبيرة لها فروعها الصناعية وتتواجد على الأقل في ستة دول"².

خامسا: مفهوم الشركة متعددة الجنسيات:

هي عبارة عن كيان اقتصادي في الدول الأم، تعد أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، تمتلك فروع موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة ثم تحصل على جنسية الدولة التي تقيم تلك المشاريع فيها. لهذه الشركات طابع احتكاري واستغلالي والسيطرة على سلعة أو خدمة في السوق مما يترتب عليه التحكم في أثمان السلع والخدمات³.

¹ قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 355.

² عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الإيدولوجيا، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 142.

³ مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 13.

المبحث الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره، نظرياته

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي، له مكونات ومحددات، وقد نال اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة والتحليل، وخلصت هذه الدراسات إلى وضع تفسيرات متنوعة لسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

الفرع الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاث عناصر أساسية، وهي:¹

أولاً: رأس المال الأولي:

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشتترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشراً.

ثانياً: الأرباح المعاد استثمارها:

تتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكاً لشخص أجنبي، وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

ثالثاً: القروض داخل الشركة الواحدة:

تتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن قرار الاستثمار في أية دولة يعتمد على عدة محددات، والتي تتمثل في:²

- أ. تكلفة عناصر الإنتاج من عمالة وموارد مادية وأجور ونقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول شجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار فيها.
- ب. الاستقرار السياسي: كلما كانت الدولة مستقرة سياسياً كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة فيها.

¹ بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود

والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 51.

² قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 353.

- ت. حجم السوق في الدولة المراد الاستثمار فيها: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو أسواق أخرى كبيرة.
- ث. المناخ الاقتصادي للاستثمار من حيث وجود أو عدم وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات التي تفرضها الدولة وقوانين الاستيراد والتصدير وكذلك السماح أو عدم السماح للأجنبي بالتملك.
- ج. النظام الضريبي وحجم الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للاستثمارات الأجنبية لجذبها.
- ح. وجود منافسة قوية للمشاريع المراد إقامتها في الدول المستثمر فيها.
- خ. مدى توافر الموارد البشرية وعناصر الإدارة الكفؤة في الدول المراد الاستثمار فيها. ومن بين المحددات نذكر أيضا:¹
- د. توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات، فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.
- ذ. ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين، كونه يخلف آثار إيجابية وأخرى سلبية.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر إن يحقق العديد من الايجابيات للدول التي يتحقق فيها، وبالذات النامية منها، والتي يمكن أن تتمثل في:²
- أ. إن الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار، وبالذات الإنتاجية منها يمكن أن يساهم في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها، وبما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها، وبزيادة درجة استخدامها، إضافة إلى إمكانية تحقق كفاءة أكبر عند استخدامها.
- ب. إن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشروعاته، وخاصة الإنتاجية منها يمكن أن يساهم في تحقيق إنتاج أكبر، ودخل أكبر، وهو الأمر الذي يساهم في تحقيق نمو أكبر فيها، وبالتالي يساهم في تحقيق مستوى معيشي أفضل، ودرجة رفاهية أعلى لمواطنيها.

¹ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص ص 219، 220.

² فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 96، 97.

ت. إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تساهم في توسيع قدرة وطاقة الاقتصاد الإنتاجية من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تحققها هذه المشروعات في الدول التي تتحقق فيها، وذلك بإقامة مشروعات جديدة، أو توسيع المشروعات القائمة، ويوفر للاقتصاد إمكانية نموه بصورة أكبر.

بالإضافة إلى إيجابيات أخرى تتمثل في:¹

ث. توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار في البلدان النامية.

ج. يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة.

ح. في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء للاقتراض الخارجي.

خ. الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، ينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، ويكون ذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.

د. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية.

ذ. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا هاما في نقل المعرفة التقنية، ويراه الباحثون عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه وتتجم عنه، والتي تقود إلى إعاقة تطور الدول النامية²، والمتمثلة في:³

أ. إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها في

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار عبيد

للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 70-72.

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 97، 98.

³ عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 72، 73.

- الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات، والتي قد تكون تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبذلك تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات.
- ب. تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع أو العلامات التجارية، وهذه الممارسات يصعب ملاحظتها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة.
- ت. تعمل الشركات الأجنبية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولوياتها تطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقاً لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها.
- ث. تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى البلدان المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض وبالتالي ترتفع مديونيتها.
- ج. قد تسيطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات معينة في الاقتصاد وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات استراتيجية.
- ح. يمكن أن يقع عبئ اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الشركات الأجنبية و التي تكون مشاريعها كثيفة رأس المال مما يدفع المنشأة المحلية كثيفة العمل إلى إغلاق أبوابها، باعتبار قوة المنافسة مع الشركات الأجنبية و جودة السلع المصنعة فيها مقارنة بالشركات المحلية.
- خ. يركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحياناً في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، بل وتلجأ إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي الدول المضيفة مقابل ثمن بخس، والذي يؤدي إلى إفساد التربة وتغشي الأمراض... الخ¹.
- د. تفضيل المؤسسات التمويلية توفير الموارد بيسر ويقدر أكبر للمشروعات الأجنبية بحكم قدرتها الكبيرة وتوفر الثقة فيها، والضمانات لديها، في حين لا تمتلك المشروعات المحلية مثل ذلك، وهو الأمر الذي يحد من الموارد المتاحة لعملها وتطورها، ويقود إلى إعاقتها، وضعف نموها².
- ذ. استنزاف الموارد المحلية الأولية والمعادن، والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها³.

¹ - سليمان عمر محمد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 101.

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 398.

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهم هذه النظريات.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية النيوكلاسيكية**أولاً: النظرية الكلاسيكية**

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على المستثمر الأجنبي، وليست على الدول المضيفة، حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في ما يلي:¹

أ. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

ب. ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ت. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة.

ث. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

ج. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

- ✓ اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدولة الأجنبية.
- ✓ التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.
- ✓ قد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

ح. قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيها يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك بما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات المحلية وعليه يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية:

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها. ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة

¹ محسن العبادي، الاستثمارات بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص ص 57-59.

من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أكبر عائد، حيث كان أولين (1993) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي وضع أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد "ماكدوجال" (1960) و أيضا "كيمب" (1961) حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية البساطة هو ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فان إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع¹. من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها فشلت في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر، لأسباب عديدة أهمها:²

- أ. عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر، لان أسباب وآثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف.
- ب. فشل النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين في تحركات رأس المال كانت قد لقيت قبولا في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاما أصبح غير واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر.

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية

أولا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، أولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، كما تفترض أيضا أن الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها القدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجي،...)، حيث أن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- أ. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- ب. توفر مهارات إنتاجية وتسويقية وإدارية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات المحلية.
- ت. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة.
- ث. الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية¹.

¹ خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص 19.

² بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص ص 19، 20.

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج" أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات وكذلك عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أمام نظيراتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق².

كما يتفق كلا من "باري" و"كيفر" مع "هودوينج" في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الواقع الأساسي لاتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية الاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وانطلاقاً من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من "هايمر" و"كيندلبرجر" نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة³.

وهذه النظرية كغيرها من النظريات لم تخلو من الانتقادات، وهي⁴:

- أ. افتراض هذه النظرية معرفة الشركات المتعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- ب. افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

ثانياً: نظرية الحماية:

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات باستهداف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بهذا داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلية لهذه الشركات، حتى تتحقق بذلك الحماية المطلوبة لاستثماراتها والوصول إلى أهدافها⁵.

¹ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013، ص 121.

³ محسن العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

⁴ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁵ هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014)،

أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 29.

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات محليا، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل للإجراءات والضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات. ويرى "هودينج" ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة، الاختراعات، ...)، التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات بالدول المضيفة من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها، ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة¹. بالإضافة إلى أنه يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة الآن، التي قد تكون أكثر فعالية والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، وهذا من خلال موثيق متفق عليها تقوم على تنفيذها منظمات دولية تابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة².

الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة حياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا، ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة النمو في إنتاجها من قبل الدولة المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص³.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالاتي:

أولا: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر في إنتاج سلعة جديدة غير مسبوقة إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة من الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل في الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي

¹ محسن العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 72، 73.

² خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³ صياد شهبانز، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 19.

يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة¹.

ثانياً: مرحلة النمو والتصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة في السوق المحلي، حيث تبدأ المؤسسة بتصدير السلعة إلى الخارج، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتقوم المؤسسة بمضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها².

ثالثاً: مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه، وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع³، أما في السوق الخارجي تحتدم المنافسة بشكل كبير، وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية، حيث تعتبر التكلفة هنا بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة⁴.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة. حيث تصبح السلعة معروفة ومألوفة، ويصبح أمر تقليدها من طرف المنتجين في الدول الأجنبية وارداً واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمراً وارداً، وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجياتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون⁵.

رابعاً: مرحلة الانحدار والتدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً استراتيجياً للشركة بحيث تعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهماً للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءاتهم للسلعة

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 150.

² نعيمة أوغيل، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 152.

⁴ نسرين برجى، مرجع سبق ذكره، ص 123.

⁵ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 153.

بحثاً عن سلعة جديدة مماثلة، وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وأسعارها... الخ وهذا من أجل البقاء في السوق لفترة أطول في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغز بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية¹.

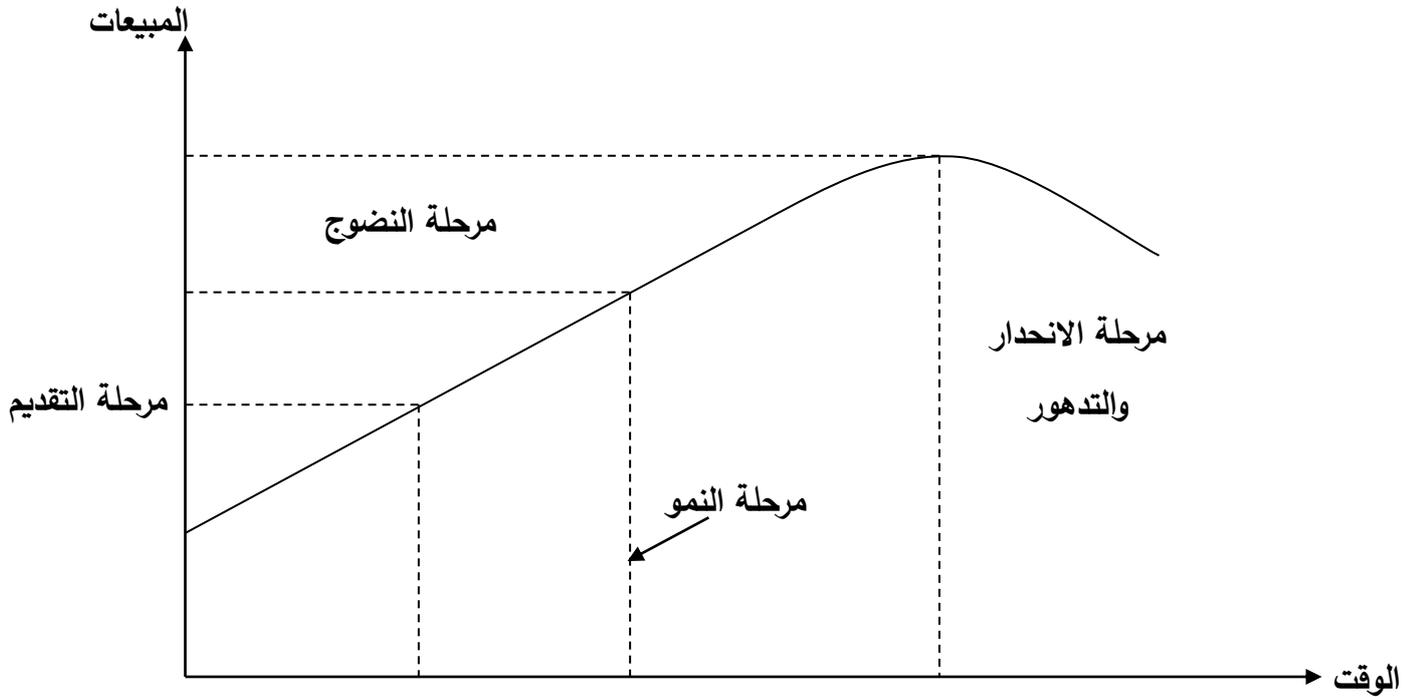
تعود هذه النظرية إلى البروفيسور "رايموند فيرنون" من جامعة هارفرد الأمريكية، حيث لاحظ أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وطبقاً لفيرنون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلعة ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة².

يوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج.

¹ هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 30، 31.

² صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الشكل رقم (01-01): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها.



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 154.

من أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:¹
 أ. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
 ب. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

الفرع الرابع: النظرية الانتقائية لـ جون ديننج:

تعد النظرية الانتقائية لـ "جون ديننج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط عناصر أساسية لتفسيرات مختلفة، والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة عرفت بنموذج الملكية، الموقع، الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، حيث افترض "ديننج" أنه لا بد أن تتوفر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر²، تتمثل هذه الشروط في الآتي:³

¹ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ خيالي خيرة، المرجع السابق، ص 29.

- أ. مزايا الملكية: تتمثل في تملك الشركة أصولاً غير منظورة كالتسويق، بالإضافة إلى مزايا الحجم.
- ب. مزايا الموقع: التي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم، كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.
- ت. مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تؤكد هذه الميزة على أهمية وضرورة امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الإنتاج¹.
- حسب وجهة نظر "جون ديننج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقاً لمدى توافر المزايا السابقة، تتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات، حيث يتاح للشركة ثلاث خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي²، ذلك تبعاً لتوفر المزايا المطلوبة لذلك³:
- أ. الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي، ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاث.
- ب. الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.
- ت. الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.
- لقد نجح "ديننج" في دمج ثلاث مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض الانتقادات وجهت لهذه النظرية، نذكرها بإيجاز⁴:
- أ. عدم الإشارة إلى العلاقة بين العناصر الثلاثة بتطورها، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد، دون التطرق إلى علاقة التأثير والتأثر فيما بينها.
- ب. التركيز على مسائل الملكية، ومن ثم فهي قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار.

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 316.

² خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ خيالي خيرة، المرجع السابق، ص 30.

⁴ بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28.

المبحث الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

لتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تقوم بعض الهيئات بإصدار مؤشرات إحصائية والتي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المناخ الاستثماري وبعض المؤشرات المهمة لتقييم المناخ.

المطلب الأول: مفهوم المناخ الاستثماري:

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:¹
يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً.

يعبر مناخ الاستثمار على مجموعة العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج بالإضافة إلى خلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها.²

المطلب الثاني: التقييم الكمي للمناخ الاستثماري:

يتم تقييم الاستثمار الأجنبي من طرف هيئات إقليمية عربية من خلال عدة مؤشرات، نذكر أهمها:

الفرع الأول: مؤشر مركب مكون للسياسات الاقتصادية:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ سنة 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى البيئة الاقتصادية المستقرة المحفزة والجاذبة للاستثمار وهي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة. ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي السياسة المالية والنقدية، ومجموع المعاملات الخارجية. غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ، مثل: درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية والمؤسسية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية... الخ.

يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة³.

تتراوح قيمته في المجال $[3-, 3+]$ حيث:¹

¹ - منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 91.

² ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 55.

³ - خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

- إذا كان $1 >$ فهذا يعني عدم التحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كان $[2+,1+]$ فيعني تحسن في مناخ الاستثمار.
- إذا كان $[3+,2+]$ يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

المطلب الثالث: التقييم النوعي للمناخ الاستثماري:

من أجل معرفة مكان الدولة وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول : مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World economic forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول. فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما². يتكون المؤشر من مؤشرين³:

أولاً: مؤشر النمو للتنافسية:

وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الاقتصاد الكلي، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية.

ثانياً: مؤشر الأعمال للتنافسية:

وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات استراتيجيات الشركة التي تستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، ومؤشر نوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية. يتراوح المؤشر بين 1 (أدنى درجة تنافسية) و 7 (أعلى درجة تنافسية)، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

¹ بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، الجزائر، ص ص 86، 87.

³ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 51، 52.

الفرع الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1955، وذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. يستند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل تشمل:¹

- أ. وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- ب. حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- ت. السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- ث. تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ج. وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- ح. مستوى الأجور والأسعار.
- خ. حقوق الملكية الفردية.
- د. التشريعات والإجراءات الإدارية .
- ذ. أنشطة السوق السوداء.
- ر. السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حوافز غير جمركية).

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، حيث أن:²

✓ (1,95-1) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

✓ (2,95-2) يدل هذا على حرية اقتصادية شبه كاملة.

✓ (3,95-3) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

✓ (5-4) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001، يهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يستند إلى قسمة حصة الدولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي عالمياً منسوبة إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويأخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية³، حيث أن:⁴

¹ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص ص 163، 164.

² المرجع السابق، ص 164.

³ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

⁴ المرجع السابق، ص 107.

أ. حصول الدولة على معدل 1 يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. حصول الدولة على دون 1 يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي.

أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى ثمانية عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان، التصنيف السيادي للدولة، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1¹.

ووفقاً لهذا المؤشر يتم تصنيف الدول ضمن إحدى المجموعات التالية:²

- أ. مجموعة الدول السباقية (مؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفع).
- ب. مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها (مؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض).
- ت. مجموعة الدول مادون إمكاناتها (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع).
- ث. مجموعة الدول متدنية الأداء (مؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض).

الفرع الرابع: مؤشر التنمية البشرية:

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:³

- أ. طول العمر، الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ويتراوح بين 25 و85 سنة.
- ب. المعرفة، ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين 0% و 100%.
- ت. مستوى المعيشة، ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 4000 دولار.

ووفقاً لهذا المؤشر يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، بحيث:

- أ. إذا كانت قيمة المؤشر 80% فما فوق يعني مؤشر التنمية البشرية عال.
- ب. إذا كانت قيمة المؤشر ما بين 50% إلى 79% يعني مؤشر التنمية البشرية متوسط.
- ت. إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 50% يعني مؤشر التنمية البشرية منخفض⁴.

¹ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² منصورى الزين، المرجع السابق، ص 168.

³ نسرين برجى، مرجع سبق ذكره، ص ص 262، 263.

⁴ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 170.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق أدركنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وهو آلية فعالة لتصحيح الاختلالات في الدول النامية، حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري، وقد تم الاعتماد على العديد من النظريات في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كالنظرية الكلاسيكية ونظرية عدم كمال السوق...، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخلف آثار سلبية وأخرى ايجابية إلا أن السياسة الاقتصادية الصحيحة المتبعة في هذه الأقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منه في تنمية اقتصادياتها المحلية، حيث نجد أن مناخ الاستثمار يلعب دورا مهما في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لذلك تسعى مختلف دول العالم لمحاولة تحسين مناخها الاستثماري.

الفصل الثاني:

النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف البارزة، نستطيع القول انه هدف رئيسي تسعى كل الدول والاقتصاديات إلى تحقيقه خاصة النامية منها، وذلك من اجل القضاء على كل السياسات التي تواجه المجتمعات، وتحقيق المستوى المعيشي للأفراد، وتوفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا.

وقد شهد تطور مفهوم النمو الاقتصادي عدة تفسيرات عبر الزمن، ارتبطت بحركية الاقتصاد العالمي، وهذا ما زاد من التعقيد والتداخل مع بعض المفاهيم المقاربة للنمو كالتنمية الاقتصادية. حيث احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية.

سنستهل هذا الفصل بالحديث عن النمو الاقتصادي من خلال تعريفه واستعراض أنواعه ومراحله ومصادره، واهم الفروقات بينه وبين التنمية الاقتصادية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية، واهم نماذج النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مقاييسه، يليه المبحث الثالث يتم فيه عرض وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال التطرق لعدة جوانب.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومقاييسه

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الباحثين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، إذ يعد هذا المصطلح جديدا نسبيا في التاريخ البشري، إذ تسعى معظم الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقضي إلى تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية. ارتأينا في هذا المبحث إلى سرد عملية النمو الاقتصادي في قالبها المفاهيمي عن طريق عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنواعه ومصادره وأهم الفروق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعد النمو أداة مهمة في اقتصاديات جميع الدول، لهذا تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين مستويات الأداء الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على مختلف النواحي الاقتصادية وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية وحماية الموارد المتجددة وغير المتجددة.¹

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي²، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية³.

النمو الاقتصادي يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، والناتج القومي والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس مال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد⁴. النمو الاقتصادي هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد، نتيجة لزيادة عدد أو تحسين الموارد الاقتصادية أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل⁵.

ومن جهة يعرف النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعدم ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية مقارنة بالتنمية التي تتضمن النمو⁶.

¹ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، الطبعة الأولى، دار الرابية، عمان، الأردن، 2015، ص 61.

² عائشة بن عطا الله، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة قياسية للفترة 1982-2017، مجلة الباحث، جامعة عمار التليجي، الأغواط، العدد 1، جانفي 2018، ص 169.

³ محمد عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 268.

⁴ خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، الطبعة الأولى، دار الجاندية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 27.

⁵ أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 165.

⁶ مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص 42.

"يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها"¹.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين²، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كان ذلك جيدا لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تحين ورفع معيشة الأفراد³.

يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي يعني زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ بأن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الأفراد في المجتمع متمثلة في زيادة نصيبهم من الدخل الكلي، وبالتأكيد فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل النمو الدخل الكلي معدل نمو السكان، أما إذا حدث العكس فإن هذه الحالة تمثل نوعا من التخلف الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ومراحله

للمنو الاقتصادي أنواع ومراحل سوف نقوم بالتطرق إليها في هذا المبحث

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف النمو الاقتصادي حسب معيارين هما:

أولاً: التصنيف حسب درجة حدة النمو: وينقسم إلى⁴:

(أ) النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن ويمكن الحصول عليه من خلال زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كتوظيف المزيد من العمالة أو الآلات أو المواد...

(ب) النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وعليه الدخل الفردي سيرتفع. إن المرور من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أي المجتمع يتحول تماما، والظروف الاجتماعية تحول إلى التحسن⁵.

¹ محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد9، ديسمبر 2015، ص 55.

² Jean Arrous , **les théories de la croissance**, paris, édition du seuil, 1999, P 9.

³ عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12.

⁴ شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁵ شعيب بونوة وزهرة يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 62.

ثانيا: التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه

- (أ) النمو التلقائي (الطبيعي): هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي دون تدخل الدولة، أي دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي. ويعود النمو التلقائي لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه¹.
- (ب) النمو العابر: إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة، وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من قبل الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع في مداخل الدولة النامية المصدرة لتلك المواد كالمحروقات، يزول هذا النمو بزوال تلك العوامل الخارجية، فهو بذلك نمو غير مستمر وغير ثابت².
- (ت) النمو المخطط: يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وأصبح ممارس من قبل دول كثيرة على رأسها الدول المشتركة. ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، إذ تتحدد في هذه العملية الأهداف مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف. إن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفعالية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط³.

الفرع الثاني: مراحل النمو الاقتصادي

نظرية مراحل النمو الاقتصادي تعود للبروفيسور الاقتصادي "والت وينمان روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي". وحسب روستو يمر المجتمع في تطوره بجملة من المراحل الخمسة، والتي يراها روستو كنتائج لأحداث ضخمة عرفها التاريخ الحديث⁴.

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي

إن المجتمع التقليدي هو ذلك المجتمع الذي تحكمه العادات والتقاليد بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا ورفض المجتمع أية فكرة تدعو للإصلاح والتجديد. تتميز هذه المرحلة باقتصاد جد متخلف، وذو طابع زراعي وإنتاج محدود ذلك نتاج للعوامل المذكورة سابقا.

حسب "روستو" فإن هذه النظرية يمكن مطابقتها على المرحلة التي عاشتها الدول قبل الثورة الصناعية. هذه النظرية تلعب فيها العصبية، الطائفية دورا كبيرا خاصة في إفريقيا⁵.

¹ حلام زواوية، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 51.

² ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص 7.

³ سعيد حمدان بدر شحدة، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص 9.

⁴ ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 7.

⁵ إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 47.

ثانيا: مرحلة التهيؤ

تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، إذ تتميز هذه المرحلة باستخدام الوسائل الجديدة وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة¹. من أهم المتطلبات الاقتصادية لهذه المرحلة هو ارتفاع مستوى الاستثمار إلى 10% من الدخل القومي، الاتجاه الرئيسي للاستثمار يجب أن يكون نحو النقل ونحو رأس المال الاجتماعي والشرط الضروري لارتفاع معدل الاستثمار هو واستعداد الأفراد لإقرار رأس المال وتوفير عدد كافي من المنظمين².

ثالثا: مرحلة الانطلاق

تتمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع، إذ يشترط "روستو" أن يرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل الكلي، وأن تكون الزيادة في الخل أكبر من معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي³.

رابعا: مرحلة النضج الاقتصادي

هذه المرحلة تعتبر أطول نسبيا، وحجم الاستثمارات فيها يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني، وهنا كمية الإنتاج تفوق الزيادة السكانية. وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة، وتحل القطاعات الجديدة محل القطاعات القديمة، وتتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة⁴.

خامسا: مرحلة الاستهلاك الواسع

في هذه المرحلة يزيد الإنتاج، ويعيش الناس بمدخيل عالية، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...)، كذلك التوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية، المعرفية، السياحية، الترفيهية وكذلك باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، وهذا ما يقلل من ظاهرة النزوح الريفي⁵.

¹ نسرين برجى، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 111، 112.

³ سيد أحمد كيداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 71.

⁴ سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016، ص 105.

⁵ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص 79.

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي

تتجسد مصادر النمو الاقتصادي في:

أولاً: العمل

يعد العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الإنتاج، وبالتالي في معدلات الناتج القومي. ويعتبر النمو السكاني الأساس بالنسبة لزيادة القوى العاملة النشطة. ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم¹.

ثانياً: رأس المال

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، إذ يعتبر رأس المال عنصراً تراكمياً، يتألف من مباني وأراضي وآلات وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية. يمكن لرأس المال أن يمول بطريقتين، أما عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات المالية أو عن طريق الادخار الموجه للاستثمار، لأن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل مما يزيد في القدرة على التكوين الرأس مالي للاقتصاد².

ثالثاً: التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي³. وهو عبارة عن تلك التقنيات الحديثة والنظم المتطورة، واكتشاف أساليب جديدة المستخدمة في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر بأقل وقت وجودة أكبر من خلال نفس المدخلات أو أقل⁴.

المطلب الرابع: التمييز بين النمو والتنمية

قبل التطرق إلى أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لابد أن نعرض حول مفهوم التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليها "اقتصاديات النمو" أو "اقتصاديات التنمية" عند نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأوروبية تفكر جدياً في التنمية¹.

¹ حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² شادي جمال الغريايوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 23.

³ مختار رنان، مرجع سبق ذكره، ص 49.

⁴ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص 12.

- ومن خلال ما يأتي سيتم عرض بعض تعاريف التنمية الاقتصادية:
- التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث بفعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والتي تستهدف تغيير هيكل وشامل من خلال استخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل وكامل، بما يحقق توزيع عادل وأمثلة للثروة والدخل بين شرائح المجتمع من أجل القضاء على الفقر.²
 - تعبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة في الناتج الوطني وذلك من خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة.³
 - التنمية الاقتصادية هي إحداث التوسع الاقتصادي القومي وخلق احتياطي نقدي في يد الدولة، وهذا من أجل القيام بمختلف البرامج الاجتماعية كالصحة ورعاية العجزة، التأمينات الاجتماعية... الخ.⁴
 - كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك الزيادة في الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع⁵، وهي العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية إلى وضعية تقدم.⁶
 - التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية متكاملة، إذ يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر في مختلف الجوانب، حيث شاع مفهوم التنمية عقب الحرب العالمية الثانية جراء حدوث مشكلات اجتماعية دفعت بدول العالم إلى بذل جهود من أجل إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، من أجل تحسين مهارات وتنظيم الإنتاج، تطوير وسائل النقل وتحسين مستويات الصحة والتعليم.⁷
 - تعرف التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي⁸. كما أنها عملية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتستهدف تعجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة في الدخل.⁹

¹ اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 266.

² عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسن عباس، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 18.

³ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 70.

⁴ فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014، ص 41.

⁵ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 262.

⁶ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 65.

⁷ عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 9.

⁸ محمد سعيد علي زيدان، التصحر وآثاره في التنمية البشرية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 31.

⁹ محمد سعيد علي زيدان، نفس المرجع، ص 33.

الفرع الثاني: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يبدو أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتداخل بين مفهوم هذين الأخيرين. إن النمو أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وإن كان غير كافٍ بحد ذاته لتحقيقها، ويمكن التعرف على أبرز الاختلافات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

أ. إن النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً عفوية، عكس التنمية¹ التي تعد عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة².

ب. إن النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي بدوره لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقروناً بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية³.

ت. يقال أن التنمية لا تتحقق حتى عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك النمو مصحوباً أو متبوعاً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاهت أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به، بينما تتطلب التنمية فك الروابط من هذا النظام والتحرر من قيود التبعية له وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة⁴.

ث. يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي سريعاً بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للأفراد، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات⁵.

¹ علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 32.

² طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلّي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 467.

³ طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة 1970-2017، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص 50.

⁴ علاء فرج الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

⁵ كامل علاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 283.

المبحث الثاني: أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ومقاييسه

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العلمية تكشف عن عدة محددات أساسية تؤثر على النمو ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى نماذج النمو الاقتصادي التي عملت على تفسير اختلاف مستويات المحققة بين مختلف الدول. إذ تعد هذه النماذج المنطلق الأساسي لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية. هذا ما سنحاول التطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: أهم نظريات النمو الاقتصادي

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة حول النمو الاقتصادي، أهمها:

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة، أهمها الملكية الخاصة، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الحرية الفردية في ممارسته، إضافة إلى المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد.

وفيما يلي سيتم عرض الأفكار التي جاء بها مفكري هذه المدرسة، ادم سميث، دافيد ريكاردو ومالتوس.

أولاً: تحليل ادم سميث

ساهم ادم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي وذلك من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم 1776 وتعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل¹.

يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم رأس مالي والذي بدوره هذا الأخير يتأتى أساساً من الادخار. وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، ويقول بأنه بوجود التراكم الرأس مالي تصبح عملية النمو متجددة ذاتياً، إذ يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار². فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح، بالإضافة إلى ضرورة تسويق الإنتاج إلى الخارج، وهذا من أجل توسيع السوق المحلية³.

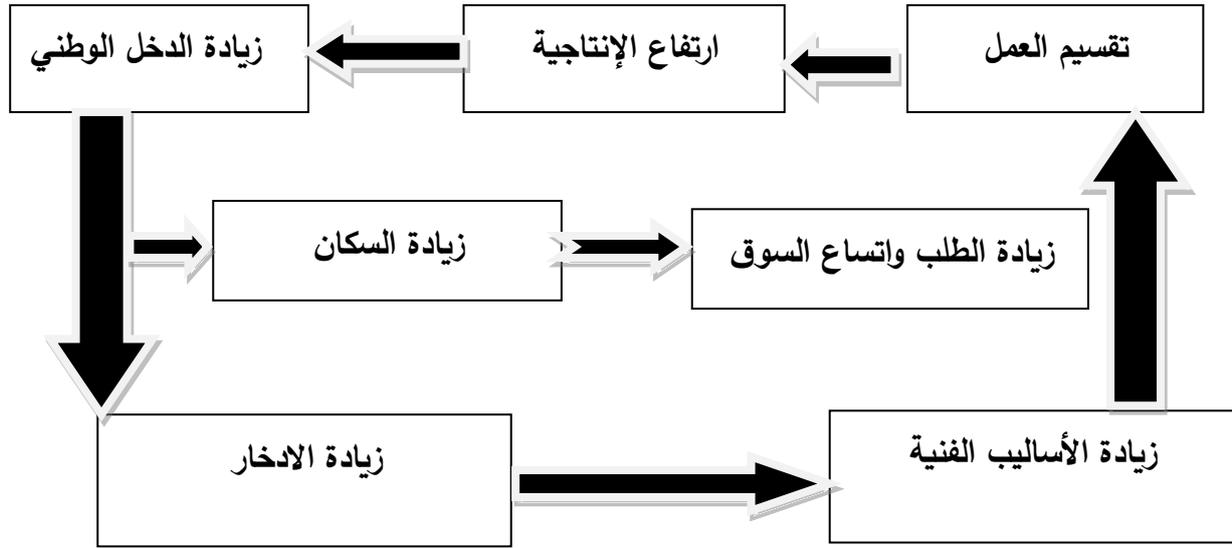
ونلخص تصورات أفكار ادم سميث في الشكل التالي:

¹ ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 78.

³ حداشي كريم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 59.

الشكل رقم (02 - 01): تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: حداشي كريم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 59.

ثانيا: تحليل دافيد ريكاردو

يعد ريكاردو من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية، وارتبط باسمه الكثير من الأفكار كالتجارة الخارجية والريع والأجور¹، وتعرض في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1817 لنظريته الخاصة بالنمو الاقتصادي².

يرى ريكاردو أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم. إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة. لم يبدي ريكاردو أي اهتمام حول دور التقدم التكنولوجي الذي كان يستغل في الجانب الصناعي أكثر من الجانب الزراعي³.

يحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات رئيسية وهي: فئة الرأس مالين، العمال وفئة ملاك الأراضي، وعلى هذا التقسيم يتم توزيع الدخل إلى ثلاث حصص، الأجور بالنسبة للعمال، الربح بالنسبة لملاك الأراضي والأرباح بالنسبة للرأس مالين⁴. حيث لهذه الفئة دور هام في عملية النمو وذلك من خلال توفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل وكذلك دفع الأجور للعمال، إذ أن هذه الفئة تستهلك جزء

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 78.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 115.

⁴ صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 79.

قليل من دخلها الذي يأتي من الأرباح، والجزء الباقي يتحول إلى مدخرات والتي تعتبر هذه الأخيرة أساس تراكم رأس المال وهو ما يضمن تحقيق النمو¹.

فإذا كان الدخل النقدي هو عبارة عن الأجر بالإضافة إلى الأرباح والريع، نلاحظ أن ارتفاع حصة الأجر والريع يؤدي إلى نسبة الأرباح في الدخل القومي، وصحة هذا التحليل تكون في ظل المنافسة التامة (أي عدم قدرة الرأسماليين من رفع أسعار منتجاتهم بعد اضطرارهم لرفع الأجر). بما أن الأرباح حسب ريكاردو هي المحرك الرئيسي للنشاط والنمو الاقتصادي، فإن انخفاضها سيؤدي إلى تأثر التكوين الرأسمالي في النشاط الصناعي الذي بدوره يؤدي في النهاية إلى حالة الركود الاقتصادي².

ثالثا: تحليل روبرت مالتوس

عرف مالتوس بأفكاره المشهورة في النمو السكاني، حيث بنى مالتوس نظريته على أن النمو السكاني يكون وفق معادلات هندسية متزايدة على غرار معدل النمو الإنتاجي الذي يكون وفق معدلات حسابية ثابتة. وبالتالي فإن نصيب الفرد من الدخل يميل نحو الانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف، مما يدل على أن زيادة النمو السكاني تعرقل عملية التراكم لرأس المال، وبالتالي عملية النمو الإنتاجي. يرى مالتوس أن فكرة تحديد النسل الحل الوحيد لتجنب هذا الوضع من جهة³، ومن جهة أخرى يرى مالتوس أن القطاع الصناعي هو الأمل الوحيد في امتصاص تلك الزيادة من خلال توجيه رؤوس الأموال لا إليه، وزيادة الطلب على العمالة أجل زيادة الإنتاج، بالإضافة إلى سهولة استخدام التقني فيه. كما بين مالتوس في سياسته أهمية التشابك بين القطاع الصناعي والزراعي وزيادة رأس المال المستثمر فيهما⁴.

الفرع الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

سعت النظرية النيوكلاسيكية على تحسين التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بعملية التراكم الرأسمالي، فقد اعتبر النيوكلاسيك أن ليس من الضروري إن يكون المدخر هو نفسه المستثمر، وإمكانية تكوين المال دون زيادة العمل. فرجال الأعمال كذلك يمكنهم الحصول على السلع الإنتاجية وذلك من خلال عملية الاقتراض، كذلك بإمكان الأفراد أن يدخروا عن طريق شرائهم للسندات بدلا من الأصول العينية⁵. فيما يلي سيتم عرض الأفكار التي جاء بها أبرز مفكري هذه المدرسة جوزيف شومبيتر.

¹ كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 13.

³ ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

⁴ شادي جمال الغرياي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁵ زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

أولاً: تحليل جوزيف شومبيتر

ركز شومبيتر على ثلاث عناصر تتضمنها عملية النمو هي الابتكار والائتمان المصرفي والمنظم. إذ اعتبر شومبيتر المنظم أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو¹. من أهم أفكاره:

أ. إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة يصاحبه فترات من الكساد والرواج، وهذا بسبب التقدم التكنولوجي المصاحب بالتجديدات والابتكارات التي يحثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو².

ب. منح أهمية كبيرة وخاصة للمنظم ودوره في تقديم أشياء جديدة ومبتكرة. ووصف شومبيتر المنظم بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية³، ويتوافر لديه قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على إعطاء وتقديم شيء جديد تماماً، كما يتوفر لديه أيضاً دافع التحفيز في رفع مستوى الدخل والرغبة والتغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية⁴.

ت. تقديم إمكانيات التجديد والابتكار للمنظم من خلال لجوءه للائتمان المصرفي، وهذا ما يؤدي إلى الإقبال وزيادة الطلب على المنتجات الجديدة المبتكرة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح⁵.

الفرع الثالث: نظرية النمو الكينزية

تتعلق هذه النظرية بأفكار الاقتصادي "جون ماينارد كينز"، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية (1932-1992)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك⁶.

يرى كينز في كتابه "النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود" أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار⁷.

تبرز أهم أفكار كينز حول النمو الاقتصادي فيما يلي⁸:

أ. ركز كينز على الاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية

¹ بيوض محمد العيد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ شادي جمال الغرابوي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص

تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018، ص 134.

⁵ ولد عمري عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁶ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 77.

⁷ حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁸ بدر شحدة سعيد حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفائضة والموارد البشرية المعطلة. وانتقد كينز الأسس التي بنيت عليها النظرية الكلاسيكية كمبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي، حيث أكد كينز بان مستوى الطلب يمكن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل، اذ يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الكلي.

ب. دور تدخل الدولة في إعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه، اذ يقترح كينز أن الدولة تتدخل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تحريك الطلب الكلي. إن الإنفاق الحكومي يحرك الطلب الاستهلاكي وذلك من خلال رفع دخل المستهلكين، كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص والطلب الاستهلاكي العام)¹.

ت. وضع كينز شرط أساسي للإنفاق الحكومي، إما أن يخصص هذا الأخير للاستهلاك العام (كقديم الإعانات للعاجزين، زيادة أجور العمال...)، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية الغير منتجة (كبناء المستشفيات، المدارس، الطرقات...)، وذلك تجنباً لتقشي ظاهرة الكساد، وبهذا تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج وتعود عملية النمو من جديد².

ث. يشير كينز أن حل البطالة في الدول المتقدمة الصناعية في حالة الكساد تبعاً للدورات الاقتصادية وهذا من خلال رفع الطلب الفعال الذي يحرك عجلة الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض البطالة³.

المطلب الثاني: أهم نماذج النمو الاقتصادي

تعد النماذج النيوكلاسيكية للنمو ونماذج النمو الداخلي المنطلق الأساسي لمعظم الدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، سنتطرق لكل منهما فيما يلي.

الفرع الأول: نماذج النمو النيوكلاسيكية

من بين نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد نموذج هارود دومار ونموذج سولو.

أولاً: نموذج هارود - دومار:

أعطى العالمان هارود و دومار اهتمام كبيراً بمعدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني⁴.

¹ محمودي مليك، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 70، 71.

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 23.

³ شادي جمال الغرياي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁴ محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 31، 7، ديسمبر 2014، ص 7.

ومن بين فرضيات النموذج: يقوم هذا النموذج على مجموعة افتراضات نذكر أهمها:¹
أ. توازن الاستخدام الكامل.

ب. الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا ويتساوى مع الميل المتوسط للادخار.

ت. معدا رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.

ث. المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

إضافة إلى²:

ج. الاقتصاد المغلق.

ح. ارتباط النمو الاقتصادي بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال.

يكون نموذج النمو الاقتصادي لهارود دومار على الشكل التالي:³

الادخار S يكون نسبة من الدخل القومي Y وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية:

$$S = sY \dots\dots (1)$$

إن الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K، ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK على الشكل التالي:

$$I = \Delta K \dots\dots (2)$$

إن الرصيد الكلي لرأس المال K لديه علاقة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال/الناتج فإن معادلة K تكون:

$$K = \frac{\Delta K}{Y} \text{ أي:}$$

$$4\Delta K = K\Delta Y \dots\dots (3)$$

إن $I = S$ أي الاستثمار يساوي الادخار⁵.

$$S = sY = K\Delta Y = \Delta K = I \dots\dots (4)$$

$$sY = K\Delta Y \dots\dots (5)$$

وبقسمة المعادلة (5) على Y ثم على K نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{K}$$

نرمز ل $\frac{\Delta Y}{Y}$ بالحرف G الذي يمثل معدل نمو الناتج القومي، ومنه:

¹ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

² رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة

أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 43.

⁴ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁵ هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

$${}^1G = \frac{S}{K} \dots\dots\dots (6)$$

من خلال العلاقة السابقة نلاحظ بأن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية بمعامل الادخار أي نسبة ما يقوم المجتمع بادخاره من دخله القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار القومي زاد معدل نمو الدخل القومي والعكس صحيح².

- كذلك يرتبط الدخل القومي بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال / الناتج، فالزيادة في K سوف تؤدي إلى الانخفاض في الناتج القومي³.

إذن عملية التنمية حسب هذا النموذج تتحقق عن طريق زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو⁴.

ثانياً: نموذج سولو

جاء نموذج سولو من أجل تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو، خاصة في توسيع إطار نموذج هارود دومار، وذلك بإدخال عنصر العمل وإضافة متغير آخر مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي⁵.

يركز هذا النموذج على متغيرات داخلية تتمثل في العمل (L)، رأس المال (K)، والإنتاج (Y)، ومردودية العمل (A). تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على النحو التالي⁶:

$$Y(t) = f[(K(t), A(t)L(t))] \dots\dots\dots (7)$$

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي (AL) يسمى بالعمل الفعلي، ويقال عن التقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها (A) على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج (K/Y) ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية⁷. ومن أهم فرضيات النموذج أن رأس المال والعمل الفعلي لديهما وفرات حجم ثابتة، أي إذا قمنا بمضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، وهذا في ظل وجود

¹ رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص - النظريات الاستراتيجية - المشكلات)، الطبعة الأولى، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 148.

³ ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴ نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 84.

⁵ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره ص 81.

⁶ صياد شهبانز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁷ صوابلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 40.

اقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث يكون الاستغلال الكامل للأرباح الناتجة عن التخصص. من جهة أخرى قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف¹. إن دالة الإنتاج لها خصوصيات، حيث نجد أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تتحول إلى صفر عندما يتحول رأس المال والعمل إلى الصفر، ومن جهة أخرى تتحول الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل إلى الصفر لما يتحول إلى صفر².

نلخص هذه الفكرة في المعادلة التالية:³

$$\lim_{K \rightarrow 0} \left(\frac{\delta F}{\delta K} \right) = \lim_{L \rightarrow 0} \left(\frac{\delta F}{\delta L} \right) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} \left(\frac{\delta F}{\delta K} \right) = \lim_{L \rightarrow \infty} \left(\frac{\delta F}{\delta L} \right) = 0 \dots (8)$$

إن نموذج سولو يفترض أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار، فإن

الزيادة في رأس المال تكتب ب $\frac{dk(t)}{dt} = sY$ ، وعدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، إضافة إلى

أن سوق العمل يكون في حالة توازن، وعليه فإن المتغيرة L التي تمثل كل من العرض والطلب، ويمكن أن

$$تكتب \quad .4 \frac{dL(t)}{dt} = nL(t)$$

عندما نعبر عن الزيادة A(t) بزيادة أسية $e^{\theta t}$ ، تصبح الزيادة في رأس المال للفرد تكتب على النحو

التالي:⁵

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n+\theta)K(t) \dots\dots\dots (9)$$

ومنه يعرف نمط النمو النظامي بقيمة K^* من k، بحيث:

$$sf[K^*] = (n+\theta)K^* \dots\dots\dots (10)$$

الفرع الثاني: نماذج النمو الداخلي

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية لاسيما فيما يخص مصادر النمو طويل الأمد، بالإضافة إلى أن تلك النظريات ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي، ولم تتجح هذه النظريات في تفسير التباعد أو الاختلافات في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة هذا ما لزم إلى ظهور نظريات جديدة هي نظرية النمو الجديدة أو الداخلية⁶.

من أهم هذه النماذج:

¹ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² صواليي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ عادل زقير، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁴ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁵ صواليي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

⁶ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أولاً: نموذج AK

يعد نموذج AK ون نماذج النمو الأكثر بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل. في هذا النموذج تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي: (11)
 $Y = AK$ ، حيث Y يمثل حجم الإنتاج، A معامل ثابت يعكس التقدم التكنولوجي، K يمثل رصيد رأس المال (رأس المال المادي ورأس المال البشري)¹.

ومن فرضيات هذا النموذج:²

أ. غياب تناقص المردودية لرأس المال

ب. جعل رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج

بالإضافة إلى:³

ت. يتكون رأس المال بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين، ومن أجل الحصول على نمو مستقر لا بد من عدم كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة.

ولدينا:⁴

$$\Delta K = sy - \delta k \quad \dots\dots\dots (12)$$

إن التغير في مخزون رأس المال هو الفرق بين الاستثمار (sy) وإهلاك رأس المال (δk)، وباعتبار أن حجم الإنتاج (y) دالة في رأس المال (k) نجد بإجراء بعض الحسابات:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{SY}{K} - \frac{\delta k}{k} \quad \dots\dots\dots (13)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{K} = SA - \delta = gy \dots\dots\dots (14)$$

اكتب المعادلة هنا

يتضح من المعادلة (14) أن لما يكون $SA > \delta$ فإن الاقتصاد يحقق معدل نمو ايجابي، وبالرجوع إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:⁵

¹ ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 56.

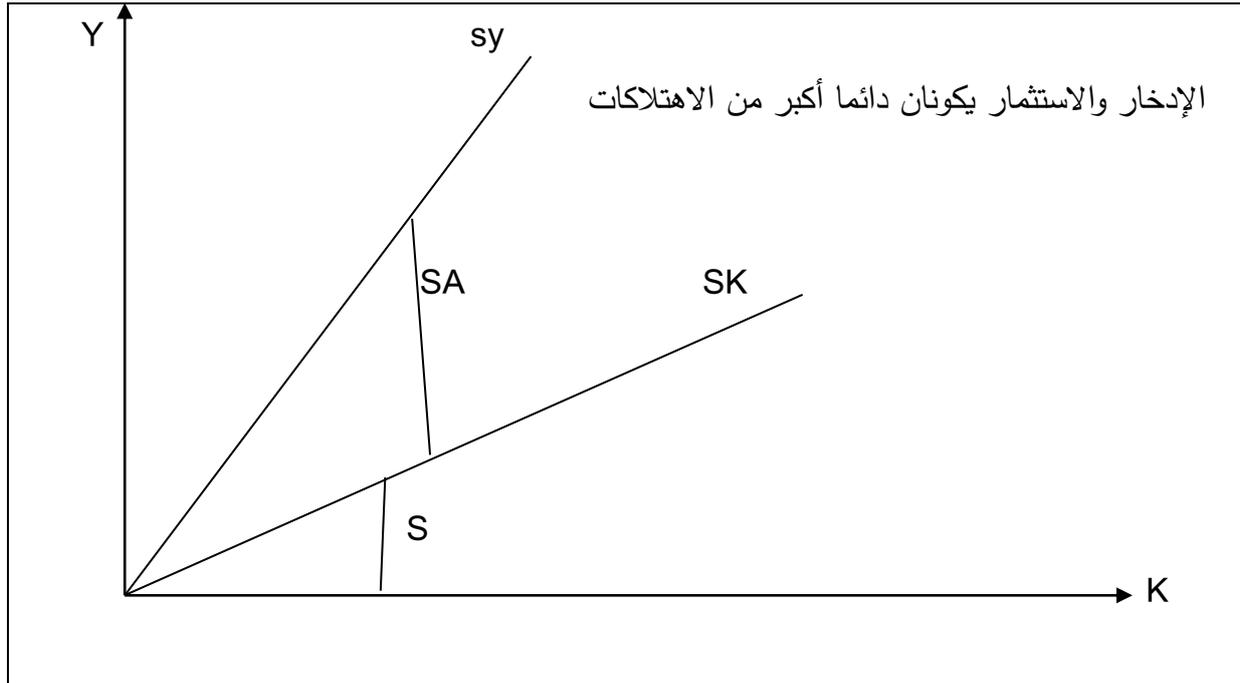
² محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

⁴ بوددخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010، ص 120.

⁵ معاذ صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011)، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 55، 56.

الشكل (02-02): نموذج AK.



المصدر: معاذ الصغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011)، مذكرة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 55.

من المعادلة (14) يمكن الاستنتاج بأن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج و(g) لاقتصاد ما، ما هو إلا دالة متزايدة في معدل الاستثمار-الادخار، ونتيجة لهذا، فإن أية سياسة من شأنها أن ترفع في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: نموذج لوكاس

نموذج لوكاس من النماذج التي أعطت أهمية لرأس المال البشري، حيث اعتبره لوكاس من أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، يرى أيضا أن هذا العنصر مصدر من مصادر النمو في المدى الطويل كونه يحفز عملية النمو من خلال زيادة إنتاجية العمل¹، وبالتالي على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا من تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف، انطلاقا من دالة كوب دوغلاس على الشكل التالي:

$$Y = K^B (UH)^{1-B}$$

حيث أن:

Y : يمثل الناتج

K : رأس المال العيني

U : الوقت المخصص للعمل

H : يعبر عن عنصر العمل

¹ صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 93.

حيث أن المعادلة تدل على أنه كلما تراكم رأس المال البشري كلما أصبح الفرد أكثر إنتاجية¹. وكما ذكرنا سابقا بأن هذا النموذج يعتمد على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^* = \beta(1 - U)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، وأما $(1 - U)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و β مقدار الفعالية².

يعد هذا النموذج الأقرب إلى نموذج صولو حيث يفترض أن التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به هارود³. إن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتكوين والتعلم والتدريب بالنسبة للعمال وهذا ما أثر على معدل نمو مؤسساتها⁴.

المطلب: الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي

مقاييس النمو الاقتصادي تمثل مختلف الوسائل والمعايير التي يتم من خلالها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما. وبشكل عام يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج بالإضافة إلى الدخل القومي الكلي المتوقع.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:

" يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموعة القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما"⁵، وعادة ما تكون سنة بعد سنة⁶.

يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية:⁷

$$Y = C + I + G + (x - m)$$

حيث:

C : الاستهلاك (إنفاق القطاع الخاص، الأفراد والعائلات)

I : الاستثمار (نفقات قطاع الأعمال والمؤسسات)

¹ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ فطيمة بزعي وآخرون، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، العدد 12، 2 جوان 2017، ص 364.

⁴ صارة زعيتري، مرجع سبق ذكره، ص 94.

⁵ سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 87.

⁶ عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 34.

⁷ زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

G: الإنفاق الحكومي (مجموع نفقات القطاع العام)

$x - m$: صافي المعاملات التجارية الخارجية (الصادرات-الواردات)

وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة (الدولار الأمريكي) لتقييم الناتج المحلي الإجمالي لمختلف البلدان حتى تسهل المقارنة بين معدلات النمو في هذه البلدان¹.

يعاب على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، كون الناتج من السلع والخدمات في حسابات الدخل المحلي الإجمالي تشير فقط إلى السلع والخدمات السوقية مع استبعاد الإنتاج غير السوقية، فالناتج المحلي الإجمالي غالبا ما يفشل في دمج الإنتاج والأرباح غير المبلغ عنها لما يسمى بالاقتصاد السري، كالتهرب والمضاربة كونها من الأنشطة الأكثر إنتاجية غير الرسمية في الاقتصاد، وهذا ما يحدث في الدول النامية².

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إذ أن العراق لا تخلص في البلدان النامية كالحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، ومن بين هذه العراق أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير حقيقية، وأيضا هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج³. وهناك طريقتان لقياس النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني معدل النمو المركب⁴:

أ. معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، وذلك

وفق الصيغة التالية:

$$CMS = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \cdot 100\%$$

حيث: CMS: معدل النمو البسيط

y_t : متوسط الدخل في السنة t

y_{t-1} : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

¹ ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 65.

⁴ بنابي فتحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

ب. معدل النمو المركب: وهو يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتوجد طريقتان لحسابه، طريقة النقطتين وطريقة الانحدار.

فوفق طريقة النقطتين لدينا الصيغة التالية:

$$Y_N = (1 + CM_C)^N$$

$$CMS = \sqrt[N]{\frac{y_n}{y_0}} - 1$$

حيث: CMS: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

y_0 : الدخل الحقيقي لسنة الأساس

y_n : الدخل الحقيقي لآخر الفترة

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A$$

حيث: $\ln Y_t$ اللوغريتم الطبيعي للدخل في السنة (t).

A: ثابت.

CM_{ct} : معدل النمو المركب في السنة t.

t : الزمن.

ثالثاً: الدخل القومي الكلي المتوقع

"يقترح البعض قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كاملة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل"¹.

¹ سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

من أهم المصادر التمويلية لتمويل اقتصاديات الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن هذه الأخيرة تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، ويفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية.

المطلب الأول: العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي

أولاً: مفهوم التكنولوجيا

التكنولوجيا هي ذلك الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث والتطوير العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية، بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض في كونها أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفرادهم¹، وأشار Ghura عام 1997، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيداً من النمو الاقتصادي²

ثانياً: قنوات نقل التكنولوجيا

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علمياً بين البلدان، وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلفها للحكومات³، وهناك عدة طرق يتم من خلال هذا الانتقال أهمها⁴:

أ. الواردات من السلع الوسيطة والرأس مالية.

ب. الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.

ت. اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محلياً.

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية، وبالتالي توسع انتشار التكنولوجيا.

¹ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² GHURA, **Private Investment and Endogenous Growth**, Evidence from Cameroon, Working paper, Washington, 1997, P 5.

³ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁴ المرجع السابق، ص 48.

ثالثاً: عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى البلدان النامية جاهدة على تشجيع تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على رأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية المصاحبة له، فالشركات الأجنبية تجلب التكنولوجيا الحديثة من أجل تحفيز الشركات المحلية الراغبة في المحافظة على حصتها السوقية والصمود أمام الشركات الأجنبية التي تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة، وتتمكن الشركات المحلية من تحقيق ما تصبو إليه عن طريق تطوير أساليب الإنتاج المحلي¹.

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الايجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمه:²

أ. دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج، في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.

ب. توفير وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة.

ت. وضع قوانين وتشريعات خاصة، والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

المطلب الثاني: العلاقة من حيث العمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة وامتزادة للعمل، كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة³، نذكر منها فيما يلي:⁴

أ. خلق علاقة التكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

ب. إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.

ت. إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصادياً داخل الدولة.

¹ شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 136.

² صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، ص 147.

⁴ المرجع السابق، ص ص 147، 148.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب عمل إضافية، إلا أنه في حالة استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى أساليب إنتاج كثيفة رأس المال، ووسائل إنتاج تتطلب يد عاملة كفؤة يتم استيرادها من الخارج، الأمر الذي يحد من فرض استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة¹.

المطلب الثالث: العلاقة من حيث تطوير التجارة الخارجية

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا يكسب التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات². وهنا تجدر الإشارة إلى التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر

أولاً: الأثر المباشر

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود للتصدير نحو الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي³.

ثانياً: الأثر غير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها⁴:

أ. نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

ب. تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لان الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد، وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها⁵.

¹ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 111.

³ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁴ رفيق نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁵ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون التأثير إيجابا على المنتجات النهائية، فقد تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدول المضيفة¹.

المطلب الرابع: العلاقة من حيث الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتاج الإجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة²، حيث أن³:

$$I = I_d + I_f$$

I : الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف

I_d : الاستثمار المحلي في الدول المضيفة

I_f : الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: أثر الإحلال

يحدث ذلك حسب فكرة " شومبيتر " في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها، والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، والفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تتطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية، وحسب ما جاء في تقرير الأونكتاد سنة 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط

¹ المرجع السابق، ص 51.

² رفيف نزاري، مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة، ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية، مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، وحسب " CAVES " فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي¹.

ثانياً: أثر التكاملية

حسب " شومبيتر " الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، والشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملية ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة².

¹ صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص 52، 53.

² خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 76.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل ذكر بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى بعض النظريات والنماذج والنتائج المفسرة لذلك. يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ترجمة لمختلف السياسات التنموية الاقتصادية المطبقة من طرف دولة ما، إذ يمكن اعتباره عامل مهم في تقييم فشل أو نجاح تلك السياسات، إن النظريات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي مع سعي الدول إلى إسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها لتقييم أداءها الاقتصادي. يقاس معدل النمو الاقتصادي بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية معينة كما يمكن قياسه أيضا بإتباع طرق أخرى.

الفصل الثالث:

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990 – 2018)

تمهيد:

لقد أدركت الجزائر مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للتمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا، لذلك اهتمت به منذ بداية التسعينات من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي كانت تهدف إلى فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وتقديم التحفيزات والضمانات الكافية لضمان التدقيق الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنوعت الدراسات الرامية لاختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تنوعت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، ونظرا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فبعضهم أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي، وهذا الأخير بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر أحد محدداته. في حين أشار البعض الآخر من الباحثين لوجود علاقة عكسية بينهما. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدى، خاصة في الدول النامية، وهذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث على مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

(1990-2018).

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات التشريعية التي قامت بها، إضافة إلى الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي. إلا أن هناك جملة من العراقيل لا تزال تقف في طريقها. وكل هذا سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990

كان يهدف هذا القانون إلى تحقيق جملة من المبادئ تتمثل في:¹

المبدأ الأول: حرية الاستثمار، وترك قطاعات متخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأس مال الخاص (المادة 183).

المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.

المبدأ الثالث: الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

المبدأ الرابع: عملية قبول الاستثمارات، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يثبت في الملف خلال شهرين يطرح السؤال حول الطبيعة القانونية بما يسمى برأي المطابقة الذي يبيده مجلس النقد والقرض.

ثانياً: قانون الاستثمارات لسنة 1993

بعد صدور قانون 10/90 بثلاث سنوات جاء قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993، يركز هذا القانون على ما يلي:²

✓ إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين من جهة أخرى، وهذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء.

✓ عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمارات.

يلاحظ أن هذا القانون قام بفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في شتى القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ماعدا القطاعات الاستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات.

¹ المرسوم التشريعي رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16/1990.

² المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

ثالثا: الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001

هذا القانون جاء من أجل تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع حماية البيئة والإقليم والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين وتبليغهم بقرار أو رفض منح الحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ الطلب، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، هذا المجلس مكلف بباقي الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار¹.

رابعا: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006

"جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمارات المؤرخ في 20 أوت 2001، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من رأس مال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية"².

المطلب الثاني: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تعريف الحوافز على أنها مجموع العوامل والمزايا والسياسات المهيأة من قبل الدولة، والتي تمكن المشرع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو³. وعليه فقد منحت الدولة الجزائرية للمستثمر الأجنبي صنفين من المزايا: النظام العام والنظام الاستثنائي، ذلك إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل

¹ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، 88.

² المرجع السابق، ص 89.

³ يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني - حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 05، سطيف، الجزائر، 2005، ص 162.

تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة، والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة¹. من أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين ما يلي:²

الفرع الأول: النظام العام للحوافز

يمنح هذا النظام الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله، وتستفيد الاستثمارات من:

- أ. تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ب. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ت. الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

الفرع الثاني: نظام الاستثناءات

تتم عملية منح الامتيازات في هذا النظام على أساس مرحلتين: مرحلة بدأ الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال.
أولاً: مرحلة بدأ الانجاز للاستثمار
تستفيد الاستثمارات المعنية من:³

- أ. الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- ب. تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ت. تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص المتعلقة بالمنشآت القاعدية لإنجاز الاستثمار.
- ث. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل الأشغال مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقنتاة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

¹ محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320.

² محمد طالبي، المرجع السابق، ص 320.

³ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 148.

ج. تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ثانيا: مرحلة انطلاق الاستغلال

في هذه المرحلة تمنح المزايا التالية:¹

أ. الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

ب. إعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار لاستثمار.

ت. مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منح المشرع الجزائري الاستثمارات ضمانات لم تكن سابقا، من بين هذه الضمانات نذكر ما يلي:

أولاً: حرية الاستثمار

حسب ما نص عليه الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، وتتجسد هذه الحرية التامة من خلال إلغاء التصريح المسبق المعمول به سابقا، والمساواة في المعاملة.²

ما يميز التشريع الجديد عن التشريعات السابقة أنه لم يجعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى، بشرط أن الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر تخضع قبل انجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).³

ثانيا: مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتسيير الإجراءات

المقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات، لأن أي تغيير فجائي للتشريعات قد يضيع على المستثمرين فرص تحقيق ربح ولضمان الأدلة عدم تطبيق التشريعات الجديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها. حيث نصت المادة 15 من الأمر 01-03 على ما يلي:

¹ بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 250.

² داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 142.

³ يوسف رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 162.

"بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة"¹.

ثالثا: مبدأ إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين والاستثمار

كرس المشرع الجزائري مبدأ المعاملة المنصفة بين المستثمرين الجزائريين والمستثمرين الأجانب من جهة وبين المستثمرين الأجانب فيما بينهم من جهة أخرى، ليس هناك تمييز في التعامل بين المستثمرين يخص الكل بنفس المعاملة وهذا ما نصت عليه المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12².

رابعا: ضمان حرية تحويل رأس المال وعائداته

سعيًا من المشرع الجزائري لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فقد عمل على منح المستثمر الأجنبي ضمان لتحويل رؤوس أمواله وعوائده، وكان ذلك بداية في قانون النقد والقرض لسنة 1993، حيث سمح لغير المقيمين بالجزائر بتحويل أموالهم للخارج، ثم جاء بعد ذلك المرسوم التشريعي 93-12 ليؤكد على هذا الضمان في المادة 02 منه، وقد أبقى القانون منه، وقد أبقى القانون الحالي للاستثمار (01-03 المعدل والمتمم) على هذا الضمان بل أكد عليه بالموازاة مع الاتفاقات الدولية العديدة التي نصت على هذا الضمان والتي صادقت عليها الجزائر مع غيرها من الدول، نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها داخليا ودوليا، مع اختلاف فقط في شروط تحقيق ذلك وكيفياته (التخفيف أو التشديد)³.

المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله

بالرغم من التحديث المستمر للتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنه ثمة مجموعة من العوائق تشوب بيئة الأعمال، وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فإنه ينبغي توافر جملة من المتطلبات، والتي تشكل في جوهرها إحدى الشروط الضرورية لتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من بين هذه العوائق نذكر ما يلي:⁴

أ. تخلف البنى التحتية والهيكل الأساسية من اتصالات ونقل وطرق... الخ.

¹ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³ لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر،

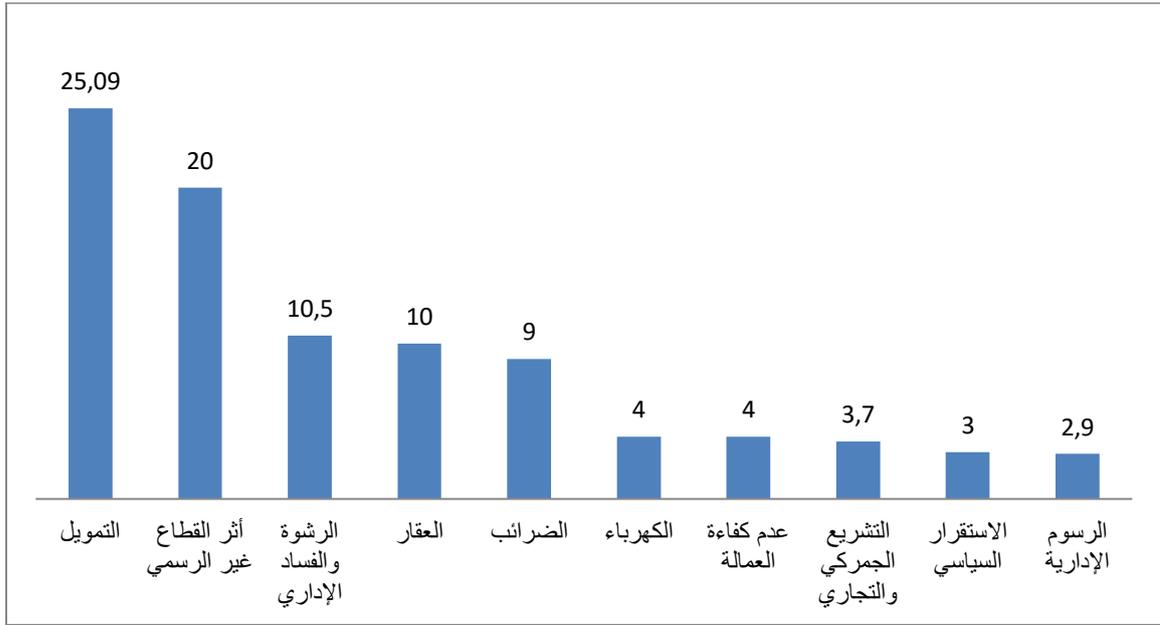
2011، ص ص 23، 24.

⁴ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 223-226.

- ب. مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها وترقيتها CALP).
- ت. محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية.
- ث. بطأ التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- ج. عدم توفير البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.
- ح. غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.
- خ. العراقيل الإدارية والقانونية، إذ أن ما يميز الإدارة الجزائرية هو انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية وبيروقراطية... الخ، كما أن القانون الجزائري هو الآخر يتميز بكثرة القوانين وتضاربها وغموضها في بعض الأحيان.
- د. وجود اقتصاد موازي غير رسمي يكتسي أهمية كبيرة، والتي تتمثل في تواجد سلع بدون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فوتر، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية.
- بالإضافة إلى¹:
- ذ. نقص التمويل اللازم وعدم جود برامج تمويل متخصصة.
- ر. تأرجح البيئة السياسية والأمنية في الجزائر، فرغم تحسنها في السنوات الأخيرة إلا أن المستثمرين لا يزالون متخوفون منها.
- ز. المشاكل التي تعاني منها البنوك، هذه الأخيرة التي لا تتميز بالشفافية طول مدة دراسة ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطئ إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج.

¹ خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-118.

الشكل رقم (03-01): المعوقات العشرة الأولى للاستثمار في الجزائر (%)



المصدر: شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 243.

الفرع الثاني: سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أهم سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نذكر ما يلي:¹

- أ. تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي.
- ب. تسريع وتيرة الانفتاح الاقتصادي.
- ت. إصلاح وتحرير القطاع المالي.
- ث. دعم الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي.
- ج. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
- ح. تأهيل الموارد البشرية.
- خ. التخفيف من حدة الاقتصاد الغير رسمي.
- د. توفير البنية التحتية وتطوير الهياكل القاعدية.
- ذ. تحسين الفرص الترويجية للاستثمار.
- ر. معالجة مشكل العقار الصناعي.

¹ شوقي جباري، المرجع السابق، ص 251-258.

بالإضافة إلى:¹

- ز. احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- س. إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات.
- ش. توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.

¹ منصورى الزين، مرجع سبق ذكره، ص 192.

المبحث الثاني: تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2381741 كلم²، ويفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها الجزائر، فهي تمثل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، هذا ما أدى بالجزائر إلى التخبط وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، ثم سنتطرق إلى المشاريع المصرح بها، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذبات وعدم الاستقرار، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل حجم وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال (1990-2018)، وكذا المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2017).

الفرع الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

يمكن عرض وتوضيح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	40	1997	260	2004	881.85	2011	2580.35
1991	80	1998	606.6	2005	1145.34	2012	1499.45
1992	30	1999	291.6	2006	1888.17	2013	1696.867
1993	0.001	2000	280.1	2007	1743.33	2014	1506.73
1994	0.001	2001	1113.106	2008	2631.71	2015	-584.46
1995	0.001	2002	1064.96	2009	2753.76	2016	1637.04
1996	270	2003	637.88	2010	2301.23	2017	1232.319
						2018	1506.317

Source :<https://Unctadstat.Unactad.org> 07-07-2020 à 14 :12

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في تزايد انطلاقاً من سنة 1990 إلى غاية 1991، غير أن ذلك لم يستمر، فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تراجعاً ملحوظاً بلغ قدره 50 مليون دولار سنة 1992.

- تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي، ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهدت هذه الفترة تقاوم أزمة المديونية الخارجية، وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانية السداد المتاحة، مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي وكان لتدهور الأوضاع الأمنية الأثر السلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما الفترة الممتدة من (1996-2001) فنلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة لتصل ذروتها سنة 2001 أين بلغت 1113,106 مليون دولار وهذا راجع كون الجزائر شهدت عودة الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى صدور مجموعة من القوانين المتعلقة بتطوير وترقية ومتابعة الاستثمار كقانون الاستثمار لسنة 2001 الذي أعطى مجموعة من الحوافز والضمانات من أجل تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

- أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1064,96 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم بتاريخ 21 جويلية 2001 المصرية، وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

خلال سنة 2003 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر مقارنة بسنة 2002 والتي قدرت بـ 637,88 مليون دولار، إذ يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، أما سنة 2004 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي ارتفاعاً أي وصلت إلى 881,85 مليون دولار لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الأولى في المغرب العربي، كما تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي في كل من سنة (2005 و 2006 و 2007)، أما في سنة 2008 فقد وصلت هذه التدفقات حوالي 2631,71 مليون دولار على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عموماً وبالجزائر خصوصاً. تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2009 حيث بلغت 2753,76 مليون دولار وهذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية، أما في سنة 2010 انخفضت حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 2301,23 مليون دولار، بحلول سنة 2011 شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في حجم هذه الاستثمارات الواردة، وجاء هذا التحسن جراء تحسين وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، لكن خلال سنة 2012 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً لتسجل 1499,45 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات

الأجنبية كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأس ماله إلا بعد خمسة وعشرون سنة من النشاط، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالارتفاع غاية إلى سنة 2014 أين انخفضت وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية من منتصف سنة 2014 والتي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض سنة 2015 لتسجل -584,46 مليون دولار لكن سرعان ما استقر الوضع سنة 2016 و 2017 و 2018 لتسجل 1506,317 مليون دولار سنة 2018.

الفرع الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة (2002-2017)

يستعرض الجدول والشكل التاليين حصة الاستثمار الأجنبي المباشر مع حصة الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات من حيث عدد المشاريع والمبالغ ومناصب الشغل خلال الفترة (2002-2017).
الجدول (02-03): ملخص المشاريع الاستثمارية المصروفة (2002-2017).

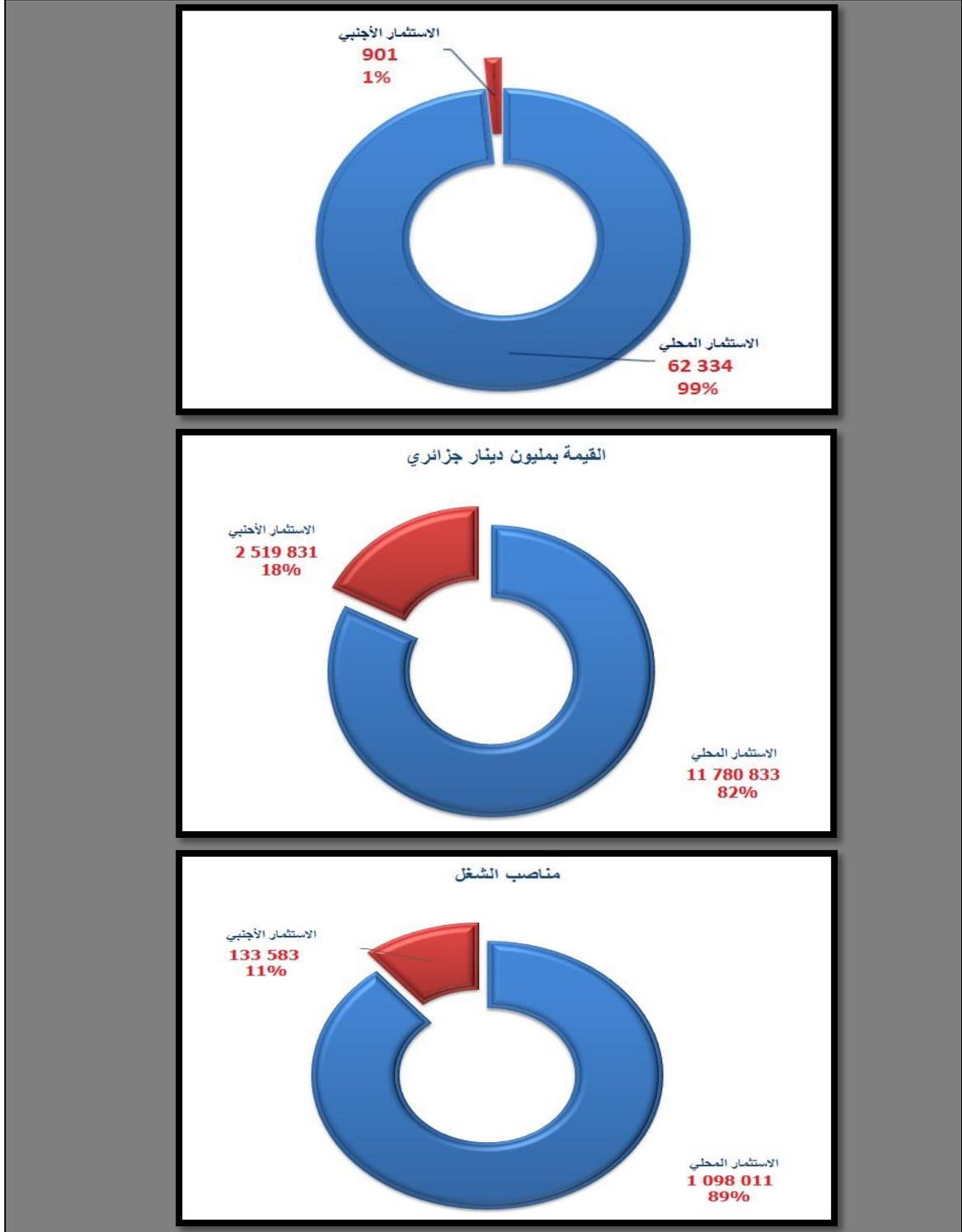
نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98,58%	11780833	82,38%	1098011	89,15%
الاستثمار الأجنبي	901	1,42%	2519831	17,62%	133583	10,85%
المجموع	63235	100%	14300644	100%	1231594	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط www.andi.dz

كما يمكن تلخيص وتوضيح عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) وقيمتها ومناصب الشغل التي وفرتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة من 2002 إلى 2017.

(الوحدة: مليون دينار جزائري)



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017)

www.andi.dz, 20-08-2020 à 15:03

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل (02-03) واللذين يوضحان عدد المشاريع المحلية ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المنجزة والمصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى

2017 بأن عدد المشاريع المصرح بها والمنجزة من طرف الأجانب قدرت بحوالي 901 مشروع استثماري حيث بلغت قيمتها 2519831 مليون دينار جزائري أي بنسبة 18%، في حين ساهمت بتوفير 133583 منصب شغل بنسبة 11% من إجمالي المناصب، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفع مقارنة مع الفترة (2002-2015) والتي قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 24719691 مليون دينار جزائري.

من الملاحظ أن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة العمالة مما يدي بدوره إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)

" إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1,5 مليون كلم² غير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-12 الصادر في 4 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه الخطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم توقيع أزيد من 60 عقد استكشاف منذ سنة 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية، كما تم توسيع للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 أبريل 2005 وهو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع"¹.

ونظرا لعدم وجود إحصائيات موثوقة ومفصلة حسب كل سنة على حدى توضح أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) خاصة مع محدودية المصادر المتخصصة بالإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر، فبنك الجزائر لا يوفر إلا قيمة التدفقات من حيث الحجم دون القطاعات التي تمسها هذه التدفقات وكذلك إحصائيات الجمارك، اعتمدنا على إحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2017) والتي جاءت كالتالي:

¹ دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 44.

الجدول رقم (03-03): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة		%	%
		بمليون دينار جزائري	%		
الزراعة	13	5768	0,23	1,44	0,48
البناء	142	82593	3,28	15,76	17,91
الصناعة	558	2050277	81,37	61,93	60,95
الصحة	6	13572	0,54	0,67	1,64
النقل	26	18966	0,75	2,89	1,80
السياحة	19	128234	5,09	2,11	5,73
الخدمات	136	130980	5,20	15,09	10,36
الاتصالات	1	89441	3,55	0,11	1,12
المجموع	901	2519831	100	100	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الرابط www.andi.dz

الشكل رقم (03-03): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال (2002-2017).



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار متوفر على الرابط www.andi.dz.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-03) والشكل رقم (03-03) واللذين يبينان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 بأن قطاع الصناعة حاز على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 558 مشروع استثماري من أصل 901 مشروع استثماري وذلك بقيمة 2050277 مليون دينار جزائري كما وفر هذا القطاع 81413 منصب شغل بنسبة 60,95% وتعد هذه النسبة أكبر من مجموع نسب المشاريع المتبقية.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء ب 142 مشروع استثماري أي ما يعادل 15,76% من إجمالي المشاريع الاستثمارية وذلك بقيمة 82593 مليون دينار جزائري، بحيث بلغ عدد مناصبه 23928 منصب بنسبة 17,91% من إجمالي المناصب، ثم يليها في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات ب 136 مشروع استثماري بقيمة 130980 مليون دينار جزائري مقابل 13842 منصب شغل، أما المرتبة الرابعة فعادت لقطاع النقل بحيث بلغ عدد مشاريعه 26 مشروع استثماري بقيمة 18966 مليون دينار جزائري كما وفر 2407 منصب شغل من أصل 133583 منصب، ثم يأتي قطاع السياحة بعدد قليل من المشاريع حيث حصل على 19 مشروع استثماري وذلك بقيمة 128234 مليون دينار جزائري، وبالرغم من العدد القليل إلا أنه ساهم بتوفير 7656 منصب شغل بنسبة 5,73%.

أما قطاع الزراعة فلم يستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية، فقد حاز على 13 مشروع استثماري بقيمة 5768 مليون دينار جزائري وساهم بتوفير 641 منصب شغل، ليأتي بعد قطاع الزراعة قطاع الصحة والذي كان هو الآخر ضعيف من حيث عدد المشاريع، لقد بلغ عدد مشاريعه 6 مشاريع استثمارية وذلك بقيمة 13572 مليون دينار جزائري، ولكن بالرغم من مشاريعه القليلة إلا أنه قام بتوفير 2196 منصب شغل، في حين لم يستقطب قطاع الاتصالات إلا مشروعاً واحداً وكان بقيمة 89441 مليون دينار جزائري مقابل توفير 1500 منصب شغل.

وعليه على الجزائر العمل والقيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة والتي لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2002-2017)

لقد قامت مجموعة من الدول الغربية بالاستثمار في الجزائر، كما قامت دول عربية هي الأخرى بالاستثمار في الجزائر. وقبل التطرق إلى أهم تلك الدول علينا أولاً أن نعرض إلى أهم الأقاليم التي قامت بالاستثمار في الجزائر وذلك خلال الفترة (2002-2017).

الفرع الأول: الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

توجد العديد من الأقاليم التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)، ولعل أهمها ما يورده الجدول والشكل المواليان.

الجدول (03-04): أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

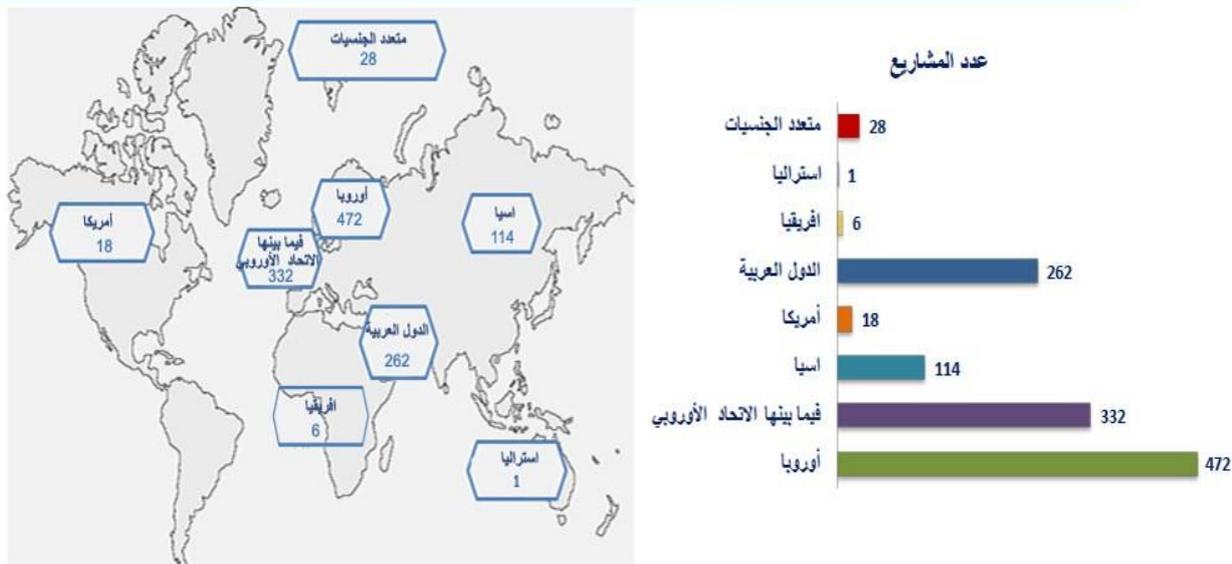
المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1148208	78415
الاتحاد الأوروبي	332	666499	44646
آسيا	114	169732	11761
أمريكا	18	68813	3737
الدول العربية	262	1057257	34462
إفريقيا	6	39686	609
استراليا	1	2974	264
متعددة الجنسيات	28	33160	4335
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017)

www.andi.dz, 11-08-2020 à 13:05.

الشكل (03-04): الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

المشاريع التي تشرك أجانب



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2002-2017)

www.andi.dz, 11-08-2020 à 13:09 .

نلاحظ من خلال الجدول (03-04) والشكل رقم (03-05) واللذين يوضحان أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 بأن أوروبا حازت على المرتبة الأولى وذلك ب 472 مشروع استثماري بقيمة 1148208 مليون دينار جزائري ووفرت وحدها 78415 منصب شغل من أصل 133583 منصب، ليأتي بعدها في المرتبة الثانية الاتحاد الأوروبي بحوالي 332 مشروع استثماري مقابل 666499 مليون دينار جزائري، ولقد وفر 44646 منصب شغل.

أما الدول العربية فقد حازت على المرتبة الثالثة وذلك ب 262 مشروع استثماري بقيمة 1057257 مليون دينار جزائري، كما ساهمت بتوفير 34462 منصب شغل، في حين عادت المرتبة الرابعة لآسيا بنحو 114 مشروع استثماري من أصل 901 مشروع استثماري بقيمة 169732 مليون دينار جزائري كما ساهمت بتوفير 11761 منصب شغل.

أما الأقاليم الأخرى المتبقية (أمريكا، إفريقيا، أستراليا، متعددة الجنسيات) فكانت مساهمتها ضعيفة بحيث لم يتعدى عدد مشاريعها 53 مشروعا استثماريا وقد بلغت قيمتها على التوالي 68813 مليون دينار جزائري و 39686 مليون دينار جزائري و 2974 مليون دينار جزائري و 33160 مليون دينار جزائري، وعلى الرغم من أن عدد مشاريعها قليل إلا أنها قامت بتوفير مناصب شغل على النحو التالي 3737 منصب شغل بالنسبة لأمريكا و 609 منصب شغل بالنسبة لإفريقيا و 264 منصب شغل بالنسبة لأستراليا، أما متعددة الجنسيات فقد قامت بتوفير 4335 منصب شغل.

الفرع الثاني: أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة (يناير 2013 وديسمبر 2017)

إن أهم الدول التي قامت بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2013 إلى غاية ديسمبر 2017 يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم(03-05): أهم الدول المستثمرة بالجزائر خلال الفترة (يناير 2013 وديسمبر 2017).

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3539	10	5
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2565	10	6
تركيا	2313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
المجموع	14294	82	69

Source : www.unctad.org.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03-05) والذي يبين أهم الدول المستثمرة في الجزائر من يناير 2013 إلى يناير 2017 بأن الصين استحوذت على الحصة الأكبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر من بين الدول بقيمة 3539 مليون دولار من أصل 14294 مليون دولار، حيث قدمت 10 مشاريع استثمارية ب 5 شركات من أصل 69 شركة، ليأتي بعدها في المرتبة الثانية سنغافورة ب 3 مشاريع استثمارية مقابل 3151 مليون دولار من خلال شركة واحدة. أما اسبانيا فقد حازت على المرتبة الثالثة وذلك ب 10 مشاريع استثمارية و 6 شركات حيث قدرت التكلفة ب 2565 مليون دولار. في حين عادت المرتبة الرابعة لتركيا بنحو 4 مشاريع استثمارية من أصل 82 مشروع استثماري بقيمة 2313 مليون دولار، أما الدول الأخرى المتبقية (دول أخرى، ألمانيا، جنوب إفريقيا، فرنسا، سويسرا، ايطاليا، المملكة المتحدة) فكانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما مقارنة بالدول الأربعة الأولى. وقد بلغت تكلفتها على التوالي 892 مليون دولار و 380 مليون دولار و 350 مليون دولار و 330 مليون دولار و 330 مليون دولار و 232 مليون دولار و 212 مليون دولار. أما بالنسبة لعدد المشروعات وعدد الشركات فكانت كالتالي:

28 مشروعا استثماريا و 28 شركة بالنسبة لدول أخرى، 7 مشاريع استثمارية و 7 شركات بالنسبة لألمانيا، مشروع واحد وشركة واحدة بالنسبة لجنوب إفريقيا، 12 مشروعا استثماريا و 10 شركات بالنسبة لفرنسا، 4 مشاريع استثمارية و 4 شركات بالنسبة لسويسرا، مشروع واحد مع شركة واحدة بالنسبة لإيطاليا، أما بالنسبة للمملكة المتحدة فحازت على مشروعين وشركتين.

المبحث الثالث: اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2018)

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة إحصائية واقتصادية من خلال صياغة يتكون من مجموعة من المتغيرات من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تقدير النموذج والتعريف بالمتغيرات

الفرع الأول: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

النموذج المعتمد عليه في هذه الدراسة عبارة عن نموذج خطي متعدد، يتكون من متغير ثابت وأربع متغيرات مستقلة، حيث كانت صياغة النموذج كالتالي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4X_4 + U$$

الفرع الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج

يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في النمو الاقتصادي معبر عنه بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

OPENNESS: الانفتاح التجاري وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات (يقاس بالدولار الأمريكي) على الناتج المحلي الإجمالي¹.

CF: تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار المحلي)، إذ يعرفه البنك الدولي على أنه مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات².

OILPRICE: أسعار النفط

U: الخطأ العشوائي.

¹ حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 362.

² بن مسعود عطالله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، العدد 12، 2015، ص 168.

المطلب الثاني: تقدير معلمات الانحدار واختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الفرع الأول: تقدير معلمات الانحدار باستعمال برنامج افيز

نظرا للتعقيد الذي يستلزمه حساب المصفوفات يدويا فإننا سنقوم بتقدير معاملات المعادلة باستعمال برنامج افيز، وتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج (eviews) لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (النتاج المحلي الإجمالي)، تحصلنا على الجدول التالي:
الجدول رقم(03-06): تقدير اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1990-2018).

Dependent Variable: LGDP
 Method: Least Squares
 Date: 09/10/20 Time: 11:43
 Sample: 1990 2018
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.182913	0.266628	15.68823	0.0000
LFDI	0.005905	0.004083	1.446273	0.1616
LOILPRICE	0.106892	0.048123	2.221217	0.0365
LCF	0.633471	0.033792	18.74596	0.0000
OPENNESS	0.616400	0.253948	2.427273	0.0235
R-squared	0.987265	Mean dependent var	11.39468	
Adjusted R-squared	0.985050	S.D. dependent var	0.605825	
S.E. of regression	0.074073	Akaike info criterion	-2.207092	
Sum squared resid	0.126197	Schwarz criterion	-1.969198	
Log likelihood	35.89929	Hannan-Quinn criter.	-2.134365	
F-statistic	445.7682	Durbin-Watson stat	1.272495	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EViews 9)
 ملاحظة: قمنا بإدخال اللوغاريتم على السلاسل لإبعاد التجانس الذي يمكن أن نصادفه.
 من خلال الجدول أعلاه تكون صيغة النموذج الخطي المتعدد كما يلي:

$$LGDP=4,182913+0,005905LFDI+0,106892LOILPRICE+0,633471LCF+0,616400 OPENNES$$

الفرع الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

اختبار سكون السلاسل الزمنية(The Unit Root Test): إن تحليل السلاسل الزمنية يعد إحدى الطرق التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة. إن أغلب السلاسل الزمنية الاقتصادية

غير ساكنة (Non stationary) لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة (stationary). ويعد اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أهم الاختبارات الموسعة¹.

أولاً: اختبار استقرارية السلسلة LGDP

نلخص استقرارية السلسلة LGDP في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LGDP:

D LGDP		LGDP		المعلومات	
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
-3.63	-4,78	-3.63	-2,29	الجزر الأحادي (ϕ)	النموذج السادس
2.79	-0,21	2.79	2,38	مركبة الاتجاه العام (b)	
3.11	1,00	3.11	2,30	الثابت (c)	
-1.00	-4,95	-1.00	-0,25	الجزر لأحادي (ϕ)	النموذج الخامس
2.54	1,75	2.54	0,33	الثابت (c)	
-1.96	-4,48	-1.96	1,39	الجزر الأحادي (ϕ)	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبتين إيمادا على نتائج اختبار الاستقرارية في الملحق (05).

تحليل نتائج الجدول رقم (03-07):

في البداية وبالاعتماد على الخوارزمية نقوم بتقدير معاملات النموذج (6)، فنلاحظ أن (b) معنوية، عندها نقوم باختبار الفرضية $H_0: \phi=1$ ، فنجد أن قيمة ستيوندت المحسوبة (-2.29) أكبر من قيمة ستيوندت الجدولة من جدول ديكي فولر (-3.58)، إذن نقبل H_0 ، مما يعني أن هناك جذر الوحدة فالسلسلة إذن غير مستقرة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة (1)، فتحصلنا على السلسلة D

(LGDP)

فبتقدير معاملات النموذج (6) نلاحظ أن (b) غير معنوية، فنلجأ إلى النموذج (5) ونقوم بتقدير معالمته فنجد أن (c) غير معنوية، نأتي بعدها ونقدر معاملات النموذج (4) ثم نقوم باختبار الفرضية $\phi=1$ H_0 : فمن جدول ديكي فولر لدينا قيمة ستيوندت المحسوبة (-4.486) أقل من قيمة ستيوندت الجدولة - (1.95)، إذن نرفض H_0 ، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة. ومنه نستنتج بأن السلسلة D(LGDP) متكاملة من الدرجة الأولى.

¹ عائشة بن عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ثانيا: اختبار استقرارية السلسلة LFDI

نلخص استقرارية السلسلة LFDI في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-08): ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LFDI

<u>D_LFDI</u>		<u>LFDI</u>		المعاملات	
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
-3.63	-6,10	-3.63	-13,25	الجزر الأحادي (φ)	النموذج السادس
2.79	-2,79	2.79	1,17	مركبة الاتجاه العام (b)	
3.11	2,93	3.11	13,59	الثابت (c)	
-1.00	-4,44	-1.00	-21,44	الجزر لأحادي (φ)	النموذج الخامس
2.54	0,84	2.54	23,30	الثابت (c)	
-1.96	-4,54	-1.96	-0,17	الجزر الأحادي (φ)	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على نتائج اختبار الاستقرارية في الملحق(06).

من خلال الجدول رقم(03-08) توصلنا إلى:

في البداية وبالإعتماد علي الخوارزمية نقوم بتقدير معاملات النموذج (6)، فنلاحظ أن (b) غير معنوية فلنلجأ إلي النموذج (5) ونقوم بتقدير معالمته فنجد أن (c) معنوية، عندها نقوم باختبار الفرضية $H_0: \phi = 1$ فولر (-3.02) ، فنرفض الفرضية H_0 ، وهذا يدل على عدم وجود الجزر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة . ومنه نستنتج بان السلسلة $D(LFDI)$ متكاملة من الدرجة الأولى.

ثالثا: اختبار استقرارية السلسلة LIOLPRICE

نلخص استقرارية السلسلة LOILPRICE في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-09): ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LOILPRICE

<u>DL_OILPRICE</u>		<u>LOILPRICE</u>		المعاملات	
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
-3.63	-6,57	-3.63	-2,89	الجزر الأحادي (φ)	النموذج السادس
2.79	-0,18	2.79	2,31	مركبة الاتجاه العام (b)	
3.11	0,46	3.11	3,83	الثابت (c)	
-1.00	-6,70	-1.00	-1,61	الجزر لأحادي (φ)	النموذج الخامس

2.54	0,64	2.54	1,68	الثابت (c)	
-1.96	-6,75	-1.96	0,16	الجزر الأحادي (φ)	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبتين إيمادا على نتائج اختبار الاستقرار في الملحق (07).

تحليل نتائج الجدول رقم (03-09)

في البداية وبالاعتماد على الخوارزمية نقوم بتقدير معاملات النموذج (6)، فنلاحظ أن (b) معنوية، عندها نقوم باختبار الفرضية $H_0: \phi=1$ ، فنجد أن قيمة ستيودنت المحسوبة (-2.89) أكبر من قيمة ستيودنت الجدولة من جدول ديكي فولر (-3.58)، إذن نقبل H_0 ، مما يعني أن هناك جذر الوحدة فالسلسلة إذن غير مستقرة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة (1)، فتحصلنا على السلسلة D (LOILPRICE)، فبتقدير معاملات النموذج (6) نلاحظ أن (b) غير معنوية، فنلجأ إلي النموذج (5) ونقوم بتقدير معلماته فنجد أن (c) غير معنوية، نأتي بعدها ونقدر معاملات النموذج (4) ثم نقوم باختبار الفرضية $H_0: \phi=1$ فمن جدول ديكي فولر لدينا قيمة ستيودنت المحسوبة (-6.75) أقل من قيمة ستيودنت الجدولة (-1.95)، إذن نرفض H_0 ، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة. ومنه نستنتج بأن السلسلة (LOILPRICE) متكاملة من الدرجة الأولى.

رابعا: اختبار استقرار السلسلة الزمنية LCF

من خلال جداول الاستقرار المتعلقة بالسلسلة الزمنية LCF لخصنا الجدول التالي:

الجدول رقم (03-10): ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة LCF

D_LCF		LCF		المعلومات	
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
-3.63	-4.18	-3.63	-4.198	الجزر الأحادي (φ)	النموذج السادس
2.79	0.007	2.79	3.41	مركبة الاتجاه العام (b)	
3.11	1.0780	3.11	4.32	الثابت (c)	
-1.00	-4.44	-1.00	-0.48	الجزر لأحادي (φ)	النموذج الخامس
2.54	2.222	2.54	0.658	الثابت (c)	
-1.96	-3.62	-1.96	2.167	الجزر الأحادي (φ)	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبتين إيمادا على نتائج اختبار الاستقرار في الملحق (08).

تحليل الجدول رقم (03-10):

في البداية وبالاعتماد علي الخوارزمية نقوم بتقدير معاملات النموذج (6)، فنلاحظ أن (b) معنوية ، عندها نقوم باختبار الفرضية $\phi=1$: H_0 ، فنجد أن قيمة ستيودنت المحسوبة (-4.19) أقل من قيمة ستيودنت المجدولة من جدول ديكي فولر (-3.63) ، إذن نقبل H_1 ، مما يعني أن ليس هناك جذر الوحدة فالسلسلة إذن مستقرة في المستوي.

خامسا: اختبار استقرارية السلسلة OPENNESS

نلخص نتائج جداول الاستقرارية الخاصة بالسلسلة الزمنية OPENNESS في الجدول التالي:
الجدول رقم (03-11): ملخص نتائج اختبارات ديكي فولر المطور على السلسلة OPENNESS

DOPENNESS		OPENNESS		المعاملات	
t-tab	t-cal	t-tab	t-cal		
-3.63	-4,83	-3.63	-1,22	الجذر الأحادي (ϕ)	النموذج السادس
2.79	-0,79	2.79	-0,05	مركبة الاتجاه العام (b)	
3.11	0,82	3.11	1,47	الثابت (c)	
-1.00	-4,81	-1.00	-1,63	الجذر لأحادي (ϕ)	النموذج الخامس
2.54	0,25	2.54	1,67	الثابت (c)	
-1.96	-4,90	-1.96	0,17	الجذر الأحادي (ϕ)	النموذج الرابع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على نتائج اختبار الاستقرارية في الملحق (09).
من خلال الجدول رقم (03-11) نستنتج:

في البداية وبالاعتماد علي الخوارزمية نقوم بتقدير معاملات النموذج (6)، فنلاحظ أن (b) غير معنوية فنلجأ إلي النموذج (5) ونقوم بتقدير معلمته فنجد أن (c) غير معنوية، نأتي بعدها ونقدر معاملات النموذج (4)، ثم نقوم باختبار الفرضية $\phi=1$: H_0 ، فمن جدول ديكي فولر لدينا قيمة ستيودنت المحسوبة (0.179) أكبر من قيمة ستيودنت المجدولة (-1.95)، إذن نقبل H_0 ، مما يعني أن هناك جذر الوحدة فالسلسلة إذن غير مستقرة.

ومن أجل جعل السلسلة مستقرة قمنا بإجراء الفروقات من الدرجة (1)، فتحصلنا على السلسلة D (OPENNES)

فبتقدير معاملات النموذج (6) نلاحظ أن (b) غير معنوية، فنلجأ إلي النموذج (5) ونقوم بتقدير معلمته فنجد أن (c) غير معنوية، نأتي بعدها ونقدر معاملات النموذج (4) ثم نقوم باختبار الفرضية $\phi=1$: H_0 ، فمن جدول ديكي فولر لدينا قيمة ستيودنت المحسوبة (-4.90) أقل من قيمة ستيودنت المجدولة -

(1.95)، إذن نرفض H_0 ، وهذا يدل على عدم وجود الجذر الأحادي، وهذا معناه أن السلسلة مستقرة. ومنه نستنتج بأن السلسلة $D(OPENNESS)$ متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي

الفرع الأول تقييم النموذج إحصائياً

إن عملية التقييم هي عبارة عن إجراء الاختبارات المعنوية والفروض المبنية على اعتبارات إحصائية بحثية، وهذا من أجل تقييم أداء المتغيرات المستقلة والنموذج ككل، حيث تتطلب هذه المقاييس فحص مقدرات النموذج المتوصل إليها من جهة، وفحص النموذج كله من جهة أخرى.

تتمثل المقاييس الإحصائية فيما يلي:

أولاً: اختبار معنوية النموذج

يعتبر اختبار (t) ستيودنت لدراسة المعنوية لمعالم النموذج كل واحد على حدى عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية (n-k-1) حيث أن:

نموذج الانحدار غير معنوي فرضية العدم $H_0: B_i = 0$

نموذج الانحدار معنوي (الفرضية البديلة) $H_1: B_i \neq 0$

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (03-06) أن:

- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (LFDI) أقل من القيمة الجدولية أي (2,069 > 1,446273) كذلك ما تبنيه القيمة الإحصائية المرفقة، حيث بلغت (Prob= 0,1616) وهي أكبر تماماً من مستوى المعنوية 5% ومنه فمعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوية عند هذا المستوى وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (LFDI) والمتغير (LGDP).

- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (LOILPRICE) أكبر من القيمة الجدولية أي (2,22 > 2,069) كذلك ما تبنيه القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت (Prob=0,0365) أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (LOILPRICE) والمتغير (LGDP).

- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (LCF) أكبر من القيمة الجدولية أي (18,745 > 2,069) كذلك ما تبنيه القيمة الإحصائية المرفقة حيث بلغت (Prob=0,0000) أقل تماماً من المعنوية الإحصائية 5%، ومنه نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (LCF) والمتغير (LGDP).

- القيمة الإحصائية للمتغير المستقل (OPENNESS) أكبر من القيمة الجدولية من (2,069 > 2,427) كذلك ما تبنيه القيمة الاحتمالية المرفقة حيث بلغت (Prob=0,0235) أقل من مستوى

المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير (OPENNESS) والمتغير (LGDP).

ثانياً: تقييم واختبار جودة النموذج

من خلال الجدول رقم (03-06) فإن معامل التحديد R-squared يمثل 0,987 ومعامل التحديد المصحح Adjusted R-squared يمثل 0,985 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 98,7% من الاختلافات في المتغير التابع، أما 1,3% المتبقية فهي ترجع لمتغيرات أخرى وهذا ما يجعل النموذج ذو جودة عالية، واختبار والتأكد من تلك الجودة فإننا نقوم باختبار فيشر على النموذج حيث ومن خلال النتائج فإن إحصائية فيشر $F=445,76$ واحتمالها معدوم واصغر من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$ أي أن قيمتها أكبر من تلك المسجلة في توزيع فيشر عند درجات حرية 4 و 24 وهذا ما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بأن النموذج غير مناسب ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج مناسب وصالح لتفسير التغيرات.

ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

من أجل الكشف عن وجود الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي نستخدم اختبار بروش غودفري.

الجدول رقم (03-12): اختبار بروش غودفري Bresch – Godfrey

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.437006	Prob. F(1,22)	0.0772
Obs*R-squared	3.783314	Prob. Chi-Square(1)	0.0518

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 09/12/20 Time: 12:35

Sample: 1990 2018

Included observations: 28

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 9 EWIEWS.

من خلال الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن إحصائية مضاعف لاغرانج

$LM=obs*R-squared= 3,783314$ وهذه القيمة أصغر من تلك الجدولية الظاهرة في توزيع كاي

الثنائي عند درجة حرية 1 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي لأخطاء هذا النموذج.

رابعاً: اختبار الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين

هناك عدة اختبارات عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين في نموذج انحدار مقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية وفي هذا العنصر سنتطرق إلى أهمها منها breusch-Pagan-Godfrey بروش باغان قودفري.

الجدول رقم (03-13): اختبار بروش باغان غود فري breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.201351	Prob. F(4,23)	0.3370
Obs*R-squared	4.839034	Prob. Chi-Square(4)	0.3042
Scaled explained SS	3.020848	Prob. Chi-Square(4)	0.5543

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/12/20 Time: 10:53

Sample: 1990 2018

Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010860	0.022145	0.490414	0.6285
LFDI	-0.000186	0.000339	-0.548706	0.5885
LOILPRICE	0.005286	0.003997	1.322581	0.1990
LCF	-0.003035	0.002807	-1.081168	0.2908
OPENNESS	0.009541	0.021092	0.452346	0.6553
R-squared	0.172823	Mean dependent var	0.004507	
Adjusted R-squared	0.028966	S.D. dependent var	0.006243	
S.E. of regression	0.006152	Akaike info criterion	-7.183549	
Sum squared resid	0.000871	Schwarz criterion	-6.945656	
Log likelihood	105.5697	Hannan-Quinn criter.	-7.110823	
F-statistic	1.201351	Durbin-Watson stat	2.383936	
Prob(F-statistic)	0.337044			

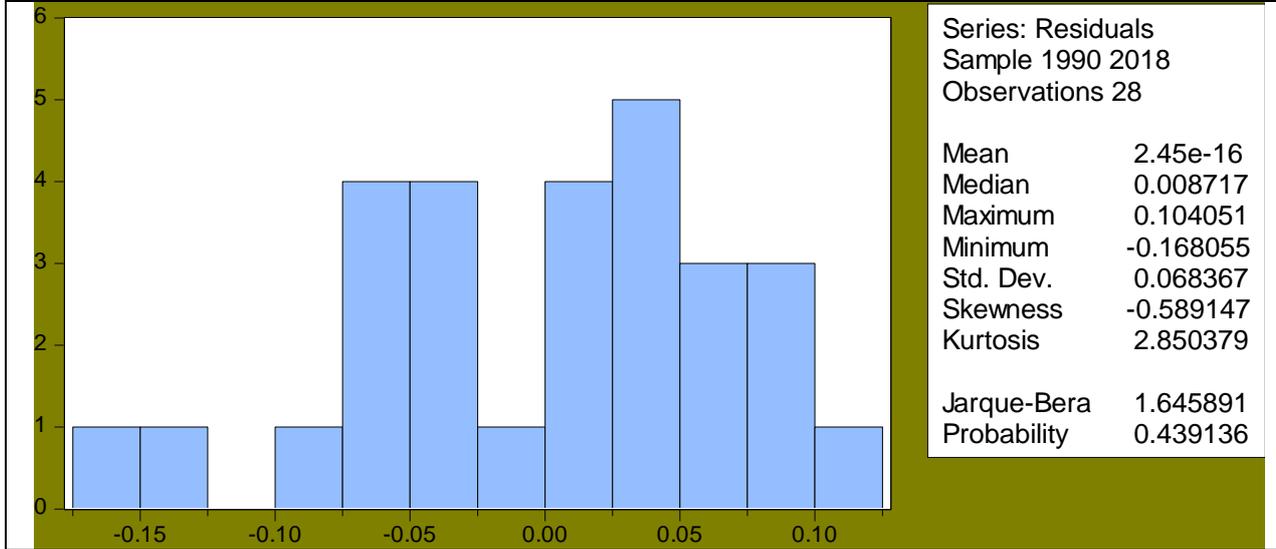
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات 9.EVIEWS.

من خلال الجدول تتضح لنا احتمالية الإحصائية (ESS1/2) والتي هي أكبر من مستوى المعنوية (0,05 < 0,5543) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية أي أن النموذج خال من مشكلة عدم ثبات التباين.

خامسا: اختبار مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للأخطاء

من أجل الكشف عن التوزيع الطبيعي للأخطاء نستعمل اختبار Jarque-Bera الذي يعد من أهم الاختبارات في هذا المجال.

الشكل رقم (03-05): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EViews 9.

من خلال الشكل أعلاه فإننا نلاحظ أن معامل الالتواء يقترب من الصفر، أما معامل التفلطح Kurtosis فهو يقترب من 3، أما احتمال إحصائية Jarque-Bera فهو أكبر من مستوى المعنوية $0,05 < 0,439136$ وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية لهذا الاختبار التي تنص على أن الخطأ العشوائي يتبع توزيعاً طبيعياً.

الفرع الثاني: تقييم النموذج اقتصادياً

- بالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,005605) أي زيادة نسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب(0,005905) وهذا الأثر على الرغم من صغره إلا أنه إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

- بالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي لأسعار النفط حيث تظهر النتائج أن مرونة أسعار النفط (0,106892) أي زيادة نسبة واحدة في المائة في حجم أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب(0,106892) وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي كون الاقتصاد الجزائري عموماً لا يتأثر إلا بتغير أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

- بالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح لنا الأثر الايجابي لتكوين رأس المال الخام (الاستثمار المحلي)، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0,633471)، أي زيادة نسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ي (0,633471) وهذا الأثر ايجابي، أي هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي.
- بالنسبة لمعامل المتغير الانفتاح التجاري نلاحظ أن إشارته موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، حيث إذا تغير هذا الأخير بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يرتفع ب (0,616400) وحدة واحدة ومنه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال فصلنا هذا بدراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2018) وهذا عن طريق استخدام الطرق والأساليب الكمية ومنهج الاقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي باستعمال الانحدار الخطي المتعدد ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية وإحصائية.

وقد تم التوصل إلى نتائج الدراسة القياسية وهي كالتالي:

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يكون بعلاقة طردية.
- مؤشر أسعار النفط له معنوية إحصائية، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- مؤشر الاستثمار المحلي له معنوية إحصائية، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- مؤشر الانفتاح التجاري له معنوية إحصائية، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.
- النموذج الأمثل المتحصل عليه جيد من الناحية الاقتصادية، الإحصائية والقياسية.

خاتمة

على ضوء ما تقدم في هذه المذكرة يتضح أن وجهة نظر دول العالم النامي للاستثمار الأجنبي المباشر قد تغيرت، حيث أصبحت مسألة استمالاته من القضايا الضرورية والحاسمة وغير قابلة للنقاش، إذ اندفعت جلها في سباق محموم للبحث عن طرق واليات لاجتذابه فقد بات يشكل سوقا تنافسية على نحو مطرد، لذا عملت الدول النامية على توفير الحوافز والمؤسسات والضمانات الفاعلة التي تؤدي إلى تحسين المناخ الاستثماري وتوفير عوامل لتوطينه، وإلا واجهت خسارة إحدى مفاتيح النمو الاقتصادي. وبناء على ما سبق لابد للحكومة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات والاستثمار أكثر في مجال تحسين مناخ الأعمال ووضع سياسة ترقية حقيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا ما ينعكس على النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل ونقل التكنولوجيا وغيرها.

أولا: اختبار الفرضيات

1. تبين من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتمويل مختلف المشاريع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحي البديل الرئيسي للإقراض الدولي
2. من خلال دراستنا للنمو الاقتصادي تبين لنا وجود عدة نظريات مهمة في تفسير النمو الاقتصادي كالنظرية الكلاسيكية من خلال تحليل ادم سميث ودافيد ريكاردو إضافة إلى النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الكينزية، إذ تميزت هذه النظريات بالتباين والاختلاف فيما بينها باختلاف افتراضاتها وتعدد وجهات نظرها، إلا أنها اتفقت على أن العمل ورأس المال يعتبران عنصران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما ينفي الفرضية الأولى التي تنص على وجود فرضية النمو الكلاسيكية على أنها الفرضية الوحيدة والمهمة لتفسير النمو الاقتصادي.
3. من خلال تحليل لواقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2018-1990) تبين إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وخلال هذه الفترة كان منخفضا عموما لاسيما في فترة التسعينات والفترة ما بين (2014-2015)، إذ لا يعبر عن الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر وهذا بسبب وجود مناخ استثماري غير جذاب وعدم الرضا الكلي حول القوانين الموضوعة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على ربما يكون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ضعيف خلال الفترة (2018-1990).
4. من خلال اجراء الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي على الرغم من صغر حجم مقدار الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. من خلال اختبار (t) تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، أسعار النفط) والمتغير التابع (gdp) وبالتالي فهذه المتغيرات تؤثر أيضا على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة والتي حاولنا فيها قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2018) توصلنا الى عدة نتائج أهمها:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي.
- تتوقف التأثيرات الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول على مدى تهيئة وتوفير بنية متكاملة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن التوصيات النظرية للنمو الاقتصادي يمتد جذورها لجهود كل من ادم سميث وريكاردو وماركس، وتصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال، أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، ومن تم تتبع اثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج.
- تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يرجع لتمتعها بموارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي متميز، غير أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من عقبات وتجاوزات كالفساد والبيروقراطية...إلخ.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مستمر من خلال الزيادة المستمرة في عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2017) وبالتالي تحقيق زيادة في مناصب الشغل وهذا ما ساهم في تحقيق تدفقات مقبولة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
- إن استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول سيؤدي بالاقتصاد الجزائري إلى التعرض لتقلبات وصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.
- يعتبر القياس الاقتصادي من أهم الأساليب الإحصائية في حل المشاكل القياسية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة طردية حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

ثالثا: التوصيات

- توفير قاعدة بيانات حقيقية شاملة تكون متاحة على مواقع الانترنت تشمل كافة المعلومات التي من شأنها المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإعداد خرائط تبين مواقع انتشار الثروات

الباطنية، وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد المتوفرة ومدى قري أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث المستمر لهذه المعلومات بشكل دوري.

- تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد، وهذا باعتماد الحكم الرشيد(الحوكمة) في إدارة الاقتصاد الوطني عن طريق بناء دولة المؤسسات والفصل بين السلطات وتحقيق مبادئ الشفافية والإفصاح، المساواة، وسيادة القانون.
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية، ويتم ذلك من خلال تأهيله وتدريبه حتى يكون قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وسينعكس ذلك إيجابا على تنافسية الشركات الأجنبية والمحلية. ويجب أن ينصب اهتمام الحكومة على نوعية رأس المال البشري بدلا من الإنشغال بالأرقام.
- العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تخفيف الإجراءات و الرسوم، وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع ادخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري،
- السماح للاستثمارات التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بالكامل بشرط قيامها بتصدير أكبر حجم ممكن من الإنتاج إلى الخارج، وهذا حتى لا تأثر سلبا على الحصة السوقية للشركات المحلية.
- متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسات أولية ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية أو توسيع المشروع.
- وجوب إعداد الندوات والملتقيات الاقتصادية ونشرها حتى يتسنى للفرد الجزائري فهم ما يحيط به من شبح العولمة الاقتصادية.
- التعجيل في تطوير وعصرنة المصارف تماشيا مع زيادة حركة رؤوس الأموال تدفقا على الدول النامية خاصة منها الجزائر.

رابعا: آفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج التي توصلنا إليها والاقتراحات ذات الصلة بالموضوع، تبرز العديد من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتأصيل التي قد تشكل نواة لأبحاث علمية في المستقبل:

- الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر.
- قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية على النمو الاقتصادي لقطاع الاتصالات في الجزائر.
- تحديد القطاعات الاقتصادية الداعمة لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر بمجال الإعلام والاتصال في تنويع هيكل الصادرات الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1. أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
2. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
3. إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
4. إسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
6. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
7. خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، الطبعة الأولى، دار الجاندية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
9. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، الطبعة الأولى، دار الراجحة، عمان، الأردن، 2015.
10. شعيب بونوة وزهرة يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
11. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
12. عادل مجيد عيدان العادلي وحسين وليد حسن عباس، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001.

14. عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايدولوجيا، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
15. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
16. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
17. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
18. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار عياد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
19. علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011..
20. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
21. عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
22. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
23. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
24. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
25. قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
26. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
27. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
28. محسن العبادي، الاستثمارات بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

29. محمد سعيد علي زيدان، التصحر وآثاره في التنمية البشرية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
30. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجية- المشكلات)، الطبعة الأولى، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر، 2008.
31. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
32. محمد عريقات حربي، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
33. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
34. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
35. مختار رنان، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
36. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
37. مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
38. منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
39. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
40. نعيمة أوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر-2005-1998، الطبعة الأولى، دار مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 11.

II- الأطروحات والمذكرات:

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-1996)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

2. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
3. جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
4. حلام زاوية، جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1980-2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.
5. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
6. زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة1980-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
7. سعودي عبد الصمد، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016.
8. سيد أحمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013.
9. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.
10. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
11. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
12. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.

13. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة 1970-2017، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019.
14. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
15. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.
16. محمودي مليك، نمذجة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1993-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
17. مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017)، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018.
18. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
19. ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
20. نسرين برجى، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013.
21. نسيم سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
22. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية (دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
23. يونس دحماني، اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

ب. مذكرات الماجستير:

1. بنابي فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
2. بودخد كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010.
3. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
4. حداشي كريم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2014.
5. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2016.
6. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
7. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، شهادة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
8. سعيد حمدان بدر شحدة، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.
9. شادي جمال الغريايوي، أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
10. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
11. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
12. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

13. لعماري وليد، الحوافز والحوافز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2011.
14. معاذ صغير، تقدير دالة النمو في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2011)، شهادة ماجستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
15. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر.
16. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.

III- المجالات:

1. بن مسعود عطالله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 12، 2015.
2. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر (تعريف وقضايا)، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 32، سبتمبر 2003.
3. حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990-2014)، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 19، ديسمبر 2015.
4. عائشة بن عطا الله، تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين، دراسة قياسية للفترة 1982-2017، مجلة الباحث، جامعة عمار التليجي، الأغواط، الجزائر، العدد 1، جانفي 2018.
5. عامر عبد الأمير شاكر، هناك صلاح أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة نوروز، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 1، 2012.
6. فطيمة بزعي وآخرون، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، العدد 12، 2 جوان 2017.
7. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 7، 2014/12/31.
8. محمد رملي، لخضر عدوكة، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.

9. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.
10. يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 05، سطيف، الجزائر، 2005.

IV- التقارير:

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 06، 25، الصادرة (2009-2014).

V- القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التشريعي رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16/1990.
2. المرسوم التشريعي رقم 93/12 الصادر في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.
3. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1. GHURA, Private Investment and Endogenous Growth, Evidence from Cameroon, Working paper, Washington, 1997.
2. J.R. Markusen, foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development, European Economic Review, London, Vol 43.
3. Jean Arrous , les théories de la croissance, paris, édition du seuil, 1999.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. www.andi.dz
2. http://unctad.org/.
3. www.ons.dz
4. www.bank-of-algerie.dz

الملاحق

ملحق رقم (01): الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20/08/2001.

3

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 47

3 جمادى الثانية عام 1422 هـ
22 غشت سنة 2001 م

أوامر

المادة 3 : تحدد نسب التعريفية العامة
كما يأتي :

- الإعفاء : 0%
- المخفضة : 5%
- الوسيطة : 15%
- المرفوعة : 30%

المادة 4 : تضم جداول التعريفية العناصر
المتعلقة بما يأتي :

- 1 - المدونة الملحقة بالاتفاقية الدولية حول
النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع،
- ب - البند الفرعية الوطنية،
- ج - الترميز الإحصائي،
- د - الوحدات التكميلية الإحصائية،
- هـ - نسب الحقوق الجمركية المتعلقة بالتعريفية
العامة.

المادة 5 : يحدد تاريخ دخول التعريفية
الجمركية الجديدة حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير
سنة 2002.

المادة 6 : ينشر هذا الأمر في الجريدة
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

حرر بالجزائر في أول جمادى الثانية عام 1422
الموافق 20 غشت سنة 2001.

عبد العزيز بوتفليقة

أمر رقم 01-02 مؤرخ في أول جمادى
الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت
سنة 2001، يتضمن تأسيس تعريفية
جمركية جديدة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 122
و124 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 91-09 المؤرخ في 12
شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991
والمتضمن الموافقة على الاتفاقية الدولية حول
النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع، المحررة
ببروكسل في 14 يونيو سنة 1983،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8
شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984
والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01-12 المؤرخ في 27
ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 يوليو سنة
2001 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة
2001، لا سيما المادة 21 منه،

- وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

المادة الأولى : تؤسس تعريفية جمركية
جديدة تلحق بأصل هذا الأمر وتكون موضوع نشر
خاص تحت ختم وزارة المالية.

المادة 2 : تشمل التعريفية الجمركية عند
الاستيراد، التعريفية العامة المطبقة على البضائع التي
يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة
الدولة الأكثر أفضلية.

ملحق رقم (02): المرسوم التشريعي رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990.

23 رمضان عام 1410 هـ

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 16

520

قوانين

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1390 الموافق 31 ديسمبر سنة 1970 المتضمن قانون المالية لسنة 1971 ولاسيما المواد من 5 الى 8 و20 الى 25 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 86 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1391 الموافق 31 ديسمبر سنة 1971 المتضمن قانون المالية لسنة 1972 ولاسيما المواد من 23 الى 26 و28 الى 32 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 72 - 68 المؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1392 الموافق 29 ديسمبر سنة 1972 المتضمن قانون المالية لسنة 1973 ولاسيما المواد من 5 الى 25 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 73 - 64 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1393 الموافق 28 ديسمبر سنة 1973 المتضمن قانون المالية لسنة 1974 ولاسيما المواد 5 ومن 7 الى 14 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 116 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1394 الموافق 31 ديسمبر سنة 1974 المتضمن قانون المالية لسنة 1975 لاسيما المواد 3 و6 و7 و20 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم المتضمن قانون التجارة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 93 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 المتضمن قانون المالية لسنة 1976 لاسيما المواد 3 ومن 5 الى 7 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 78 - 13 المؤرخ في اول صفر عام 1399 الموافق 31 ديسمبر سنة 1978 المتضمن قانون المالية لسنة 1979 ولاسيما المادتان 5 و6 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 09 المؤرخ في 2 صفر عام 1400 الموافق 31 ديسمبر سنة 1979 المتضمن قانون المالية لسنة 1980 ولاسيما المواد من 5 الى 7 منه،

قانون رقم 90 - 10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 ابريل سنة 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور ولاسيما المواد 17 و28 و30 و74 (الفقرة 7) و81 (الفقرة 5) و92 و115 (الفقرة 16) و123 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 62 - 144 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 1962 المتضمن انشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الاساسي،

- وبمقتضى القانون رقم 64 - 111 المؤرخ في 10 ابريل سنة 1964 المتضمن انشاء الوحدة النقدية الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 65 - 93 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1384 الموافق 8 ابريل سنة 1965 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1965 وخاصة المادة 5 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 65 - 320 المؤرخ في 8 رمضان عام 1385 الموافق 31 ديسمبر سنة 1965 المتضمن قانون المالية لسنة 1966 ولاسيما المادة 8 (الفقرة الاولى) منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم، المتضمن قانون الاجراءات المدنية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم، المتضمن قانون العقوبات،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 107 المؤرخ في 22 شوال عام 1389 الموافق 31 ديسمبر سنة 1969، المتضمن قانون المالية لسنة 1970 ولاسيما المواد من 14 الى 17 و26 الى 35 منه،

ملحق رقم (03): المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993.

24 ربيع الثاني عام 1414 هـ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 64 3

مراسيم تشريعية

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك ، المعدل والمتمم .
- وبمقتضى القانون رقم 80 - 07 المؤرخ في 28 رمضان عام 1400 الموافق في 9 غشت سنة 1980 والمتعلق بالتأمينات .
- وبمقتضى القانون رقم 81 - 10 المؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق 11 يوليو سنة 1981 والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب .
- وبمقتضى القانون رقم 82 - 13 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيورها ، المعدل والمتمم .
- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة .
- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم .
- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب، المعدل والمتمم .
- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية .
- وبمقتضى القانون رقم 88 - 25 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية .

مرسوم تشريعي رقم 93 - 12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993، يتعلق بترقية الاستثمار.

إن رئيس المجلس الأعلى للدولة،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 115 و117 منه،

- وبناء على تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 6 رجب عام 1412 الموافق 11 يناير سنة 1992،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة ؛

- وبناء على المداولة رقم 92 - 02 / م.أ.د المؤرخة في 11 شوال عام 1412 الموافق 14 أبريل سنة 1992 والمتعلقة بالمراسيم ذات الطابع التشريعي .

- وبناء على المداولة رقم 92 - 04 / م.أ.د المؤرخة في أول محرم عام 1413 الموافق 2 يوليو سنة 1992 والمتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الأعلى للدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ، المعدل والمتمم .

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم .

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم .

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم .

الملحق رقم (04): جدول البيانات الخاصة بالجزائر في الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

ANNES	GDP	FDI	OILPRICE	CF	X	M	OPENNESS
1990	61892	40	24,34	15825,9637	14455,7603	15517,368	0,484281138
1991	46670	80	21,04	11684,4242	13349,7335	10740,897	0,516190932
1992	49217	30	20,03	12709,2864	12175,0892	11178,45	0,474501471
1993	50963	0,001	17,5	13881,4019	10804,9746	11525,578	0,438171858
1994	42426	0,001	16,19	11625,8101	9772,222	12109,564	0,515763595
1995	42066	0,001	17	11371,2173	11186,9759	12929,982	0,573312352
1996	46941	270	21,6	11679,9964	14278,1329	10899,363	0,536364707
1997	48178	260	19,49	11063,9264	14515,9451	10310,814	0,515313189
1998	48188	606,6	12,85	12407,4718	11105,0683	11170,144	0,462256408
1999	48845	291,6	18	11863,7899	13692,7486	11080,145	0,507173572
2000	54749	280,1	25	11329,575	23051,0517	11390,609	0,629082913
2001	54745	1113,106	94,9	12496,2723	20073,7561	12046,046	0,58671663
2002	56761	1064,96	28,02	13946,6472	20152,2484	14547,289	0,611327103
2003	67864	637,88	38,06	16346,9139	25957,2205	16203,192	0,621248566
2004	85327	881,85	38,5	20495,3712	34178,592	21886,36	0,657059927
2005	103198	1145,34	54,6	23059,5627	48659,6069	24815,118	0,711978182
2006	117027	1888,17	65,7	27110,118	57121,8322	25651,597	0,707301982
2007	134977	1743,33	74,9	35489,7233	63454,9532	33528,446	0,718517962
2008	171001	2631,71	99,9	49987,6623	82034,7522	49096,31	0,766843835
2009	137054	2753,76	62,3	52473,6607	48542,1622	49339,532	0,71418342
2010	161207	2301,23	80,2	58487,3707	61971,4064	50651,464	0,698622702
2011	200251	2580,35	112,9	63378,6941	77621,6337	57405,94	0,674291631
2012	209016	1499,45	111	64335,2061	77059,4007	59562,818	0,653644787
2013	209755	1696,867	109,5	71691,0688	69648,5409	63757,502	0,63600888
2014	213810	1506,73	100,2	80055,7846	64652,8229	68306,053	0,621855274
2015	165979	-584,46	53,1	70341,234	38571,977	60797,14	0,598684878
2016	160034	1637,04	45	68898,0009	33385,7497	56067,918	0,558966641
2017	167390	1232,319	54,1	69350,9702	37923,8198	55589,778	0,558657017
2018	173757	1506,317	71,3	70347,6029	44520,8421	56192,015	0,579618989

المصدر: ONS :Rétrospective des compte économique de 1963 à 2018, Collection Statistique N 215/2020, Series E : Statistiques n 102, Alger, MARS 2020, P 87-89 .

الملحق رقم (05): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LGDP

Null Hypothesis: LGDP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-2.297065 0.4218				
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:05				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.235366	0.102464	-2.297065	0.0303
C	2.458262	1.068633	2.300379	0.0300
@TREND("1990")	0.017941	0.007524	2.384579	0.0250
R-squared	0.187402	Mean dependent var		0.036867
Adjusted R-squared	0.122394	S.D. dependent var		0.137794
S.E. of regression	0.129087	Akaike info criterion		-1.155708
Sum squared resid	0.416584	Schwarz criterion		-1.012972
Log likelihood	19.17992	Hannan-Quinn criter.		-1.112072
F-statistic	2.882754	Durbin-Watson stat		1.460413
Prob(F-statistic)	0.074722			

Null Hypothesis: LGDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-0.259197 0.9191				
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:09				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.011582	0.044683	-0.259197	0.7975
C	0.168818	0.509766	0.331167	0.7432
R-squared	0.002577	Mean dependent var		0.036867
Adjusted R-squared	-0.035785	S.D. dependent var		0.137794
S.E. of regression	0.140238	Akaike info criterion		-1.022199
Sum squared resid	0.511336	Schwarz criterion		-0.927042
Log likelihood	16.31079	Hannan-Quinn criter.		-0.993108
F-statistic	0.067183	Durbin-Watson stat		1.534302
Prob(F-statistic)	0.797525			

Null Hypothesis: LGDP has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
1.398964 0.9559				
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:15				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.003196	0.002284	1.398964	0.1732
R-squared	-0.001630	Mean dependent var		0.036867
Adjusted R-squared	-0.001630	S.D. dependent var		0.137794
S.E. of regression	0.137907	Akaike info criterion		-1.089418
Sum squared resid	0.513493	Schwarz criterion		-1.041840
Log likelihood	16.25186	Hannan-Quinn criter.		-1.074873
Durbin-Watson stat	1.552845			

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-4.788753 0.0036				
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:26				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.869188	0.181506	-4.788753	0.0001
C	0.054065	0.053791	1.005092	0.3249
@TREND("1990")	-0.000680	0.003211	-0.211735	0.8341
R-squared	0.496482	Mean dependent var		0.011838
Adjusted R-squared	0.454523	S.D. dependent var		0.174400
S.E. of regression	0.128805	Akaike info criterion		-1.156590
Sum squared resid	0.398179	Schwarz criterion		-1.012608
Log likelihood	18.61397	Hannan-Quinn criter.		-1.113777
F-statistic	11.83234	Durbin-Watson stat		1.928164
Prob(F-statistic)	0.000266			

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.955616	0.0005
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:27				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.874297	0.176425	-4.955616	0.0000
C	0.044055	0.025165	1.750673	0.0923
R-squared	0.495542	Mean dependent var		0.011838
Adjusted R-squared	0.475364	S.D. dependent var		0.174400
S.E. of regression	0.126321	Akaike info criterion		-1.228798
Sum squared resid	0.398923	Schwarz criterion		-1.132810
Log likelihood	18.58877	Hannan-Quinn criter.		-1.200256
F-statistic	24.55813	Durbin-Watson stat		1.915065
Prob(F-statistic)	0.000042			

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
			-4.486824	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LGDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/03/20 Time: 21:28				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.794503	0.177075	-4.486824	0.0001
R-squared	0.433698	Mean dependent var		0.011838
Adjusted R-squared	0.433698	S.D. dependent var		0.174400
S.E. of regression	0.131241	Akaike info criterion		-1.187230
Sum squared resid	0.447829	Schwarz criterion		-1.139236
Log likelihood	17.02760	Hannan-Quinn criter.		-1.172959
Durbin-Watson stat	1.851103			

الملحق رقم(06): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LFDI

Null Hypothesis: LFDI has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-13.25886				
0.0000				
Test critical values:	1% level		-4.532598	
	5% level		-3.673616	
	10% level		-3.277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:17				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.834203	0.062917	-13.25886	0.0000
D(LFDI(-1))	-0.155088	0.066170	-2.343781	0.0389
D(LFDI(-2))	-0.011631	0.061050	-0.190513	0.8524
D(LFDI(-3))	-0.088415	0.038052	-2.323556	0.0403
D(LFDI(-4))	-0.090989	0.039442	-2.306919	0.0415
D(LFDI(-5))	0.016855	0.038338	0.439637	0.6687
C	5.407556	0.397907	13.59000	0.0000
@TREND("1990")	0.043599	0.036979	1.179025	0.2633
R-squared	0.989061	Mean dependent var		0.748708
Adjusted R-squared	0.982099	S.D. dependent var		2.888195
S.E. of regression	0.386422	Akaike info criterion		1.231786
Sum squared resid	1.642538	Schwarz criterion		1.629444
Log likelihood	-3.701965	Hannan-Quinn criter.		1.299085
F-statistic	142.0783	Durbin-Watson stat		1.049092
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: LFDI has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-21.44996				
0.0000				
Test critical values:	1% level		-3.831511	
	5% level		-3.029970	
	10% level		-2.655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:20				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.772928	0.036034	-21.44996	0.0000
D(LFDI(-1))	-0.212331	0.045683	-4.647895	0.0006
D(LFDI(-2))	-0.060144	0.045828	-1.312401	0.2139
D(LFDI(-3))	-0.115839	0.030601	-3.785517	0.0026
D(LFDI(-4))	-0.116286	0.033629	-3.457898	0.0047
D(LFDI(-5))	-0.004480	0.034344	-0.130432	0.8984
C	5.778146	0.247930	23.30555	0.0000
R-squared	0.987678	Mean dependent var		0.748708
Adjusted R-squared	0.981517	S.D. dependent var		2.888195
S.E. of regression	0.392652	Akaike info criterion		1.245525
Sum squared resid	1.850110	Schwarz criterion		1.593476
Log likelihood	-4.832490	Hannan-Quinn criter.		1.304412
F-statistic	160.3148	Durbin-Watson stat		0.928734
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: LFDI has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-0.175356				
0.6098				
Test critical values:	1% level		-2.692358	
	5% level		-1.960171	
	10% level		-1.607051	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:25				
Sample (adjusted): 1996 2014				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI(-1)	-0.018098	0.103209	-0.175356	0.8635
D(LFDI(-1))	0.021301	0.291255	0.073134	0.9428
D(LFDI(-2))	0.218384	0.289113	0.755357	0.4635
D(LFDI(-3))	-0.500747	0.168344	-2.974555	0.0108
D(LFDI(-4))	-0.027478	0.218345	-0.125845	0.9018
D(LFDI(-5))	0.181752	0.218273	0.832683	0.4201
R-squared	0.429967	Mean dependent var		0.748708
Adjusted R-squared	0.210723	S.D. dependent var		2.888195
S.E. of regression	2.565908	Akaike info criterion		4.974591
Sum squared resid	85.59051	Schwarz criterion		5.272835
Log likelihood	-41.25862	Hannan-Quinn criter.		5.025066
Durbin-Watson stat	1.429552			

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-6.107970				
0.0007				
Test critical values:	1% level		-4.616209	
	5% level		-3.710482	
	10% level		-3.297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI.2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:27				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.651981	0.270463	-6.107970	0.0003
D(LFDI(-1),2)	0.359265	0.183171	1.961363	0.0855
D(LFDI(-2),2)	0.393490	0.141119	2.788351	0.0236
D(LFDI(-3),2)	0.248220	0.097688	2.540949	0.0347
D(LFDI(-4),2)	0.075577	0.063118	1.197400	0.2654
D(LFDI(-5),2)	0.131476	0.046311	2.838962	0.0218
D(LFDI(-6),2)	0.102097	0.025226	4.047318	0.0037
C	1.609735	0.549300	2.930521	0.0190
@TREND("1990")	-0.075912	0.027202	-2.790666	0.0235
R-squared	0.951564	Mean dependent var		-0.004771
Adjusted R-squared	0.903128	S.D. dependent var		0.812608
S.E. of regression	0.252918	Akaike info criterion		0.393552
Sum squared resid	0.511742	Schwarz criterion		0.834665
Log likelihood	5.654804	Hannan-Quinn criter.		0.437400
F-statistic	19.64580	Durbin-Watson stat		2.683825
Prob(F-statistic)	0.000171			

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.466022	0.0032
Test critical values:	1% level		-3.886751	
	5% level		-3.052169	
	10% level		-2.666593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:29				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.107148	0.247905	-4.466022	0.0016
D(LFDI(-1),2)	-0.066724	0.134093	-0.497595	0.6307
D(LFDI(-2),2)	0.086501	0.117074	0.738859	0.4788
D(LFDI(-3),2)	0.036207	0.081335	0.445165	0.6667
D(LFDI(-4),2)	-0.048774	0.059206	-0.823797	0.4313
D(LFDI(-5),2)	0.061473	0.051561	1.192250	0.2636
D(LFDI(-6),2)	0.069665	0.029654	2.349279	0.0434
C	0.095361	0.112804	0.845369	0.4198
R-squared	0.904413	Mean dependent var		-0.004771
Adjusted R-squared	0.830067	S.D. dependent var		0.812608
S.E. of regression	0.334981	Akaike info criterion		0.955702
Sum squared resid	1.009911	Schwarz criterion		1.347803
Log likelihood	-0.123470	Hannan-Quinn criter.		0.994678
F-statistic	12.16496	Durbin-Watson stat		1.606739
Prob(F-statistic)	0.000610			

Null Hypothesis: D(LFDI) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.543725	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.708094	
	5% level		-1.962813	
	10% level		-1.606129	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LFDI,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:32				
Sample (adjusted): 1998 2014				
Included observations: 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI(-1))	-1.027999	0.226246	-4.543725	0.0011
D(LFDI(-1),2)	-0.137854	0.102909	-1.339575	0.2100
D(LFDI(-2),2)	0.029912	0.094668	0.315963	0.7585
D(LFDI(-3),2)	-0.004123	0.064928	-0.063495	0.9506
D(LFDI(-4),2)	-0.074134	0.050310	-1.473544	0.1714
D(LFDI(-5),2)	0.044324	0.046721	0.948693	0.3651
D(LFDI(-6),2)	0.061416	0.027600	2.225224	0.0502
R-squared	0.896823	Mean dependent var		-0.004771
Adjusted R-squared	0.834916	S.D. dependent var		0.812608
S.E. of regression	0.330167	Akaike info criterion		0.914466
Sum squared resid	1.090103	Schwarz criterion		1.257553
Log likelihood	-0.772957	Hannan-Quinn criter.		0.948569
Durbin-Watson stat	1.566916			

الملحق رقم (07): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LOILPRICE

Null Hypothesis: LOILPRICE has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.897989	0.1781
Test critical values:		1% level	-4.323979	
		5% level	-3.580623	
		10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:19				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOILPRICE(-1)	-0.501936	0.173201	-2.897989	0.0077
C	1.395209	0.492331	2.833885	0.0090
@TREND("1990")	0.034663	0.014999	2.310979	0.0294
R-squared	0.251462	Mean dependent var		0.038385
Adjusted R-squared	0.191579	S.D. dependent var		0.432167
S.E. of regression	0.388571	Akaike info criterion		1.048278
Sum squared resid	3.774694	Schwarz criterion		1.191014
Log likelihood	-11.67589	Hannan-Quinn criter.		1.091913
F-statistic	4.199217	Durbin-Watson stat		2.033075
Prob(F-statistic)	0.026772			

Null Hypothesis: LOILPRICE has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.169486	0.7277
Test critical values:		1% level	-2.650145	
		5% level	-1.953381	
		10% level	-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:22				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOILPRICE(-1)	0.003685	0.021740	0.169486	0.8667
R-squared	-0.007110	Mean dependent var		0.038385
Adjusted R-squared	-0.007110	S.D. dependent var		0.432167
S.E. of regression	0.433701	Akaike info criterion		1.202138
Sum squared resid	5.078606	Schwarz criterion		1.249717
Log likelihood	-15.82993	Hannan-Quinn criter.		1.216683
Durbin-Watson stat	2.543264			

Null Hypothesis: LOILPRICE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.618750	0.4601
Test critical values:		1% level	-3.689194	
		5% level	-2.971853	
		10% level	-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:21				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOILPRICE(-1)	-0.183563	0.113398	-1.618750	0.1176
C	0.718402	0.427512	1.680426	0.1049
R-squared	0.091556	Mean dependent var		0.038385
Adjusted R-squared	0.056615	S.D. dependent var		0.432167
S.E. of regression	0.419756	Akaike info criterion		1.170461
Sum squared resid	4.581062	Schwarz criterion		1.265618
Log likelihood	-14.38645	Hannan-Quinn criter.		1.199551
F-statistic	2.620353	Durbin-Watson stat		2.332542
Prob(F-statistic)	0.117569			

Null Hypothesis: D(LOILPRICE) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.579410	0.0001
Test critical values:		1% level	-4.339330	
		5% level	-3.587527	
		10% level	-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:24				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOILPRICE(-1))	-1.289261	0.195954	-6.579410	0.0000
C	0.084264	0.182942	0.460604	0.6492
@TREND("1990")	-0.002034	0.010809	-0.188138	0.8524
R-squared	0.643337	Mean dependent var		0.015621
Adjusted R-squared	0.613615	S.D. dependent var		0.703354
S.E. of regression	0.437204	Akaike info criterion		1.287604
Sum squared resid	4.587528	Schwarz criterion		1.431586
Log likelihood	-14.38265	Hannan-Quinn criter.		1.330417
F-statistic	21.64522	Durbin-Watson stat		2.039470
Prob(F-statistic)	0.000004			

Null Hypothesis: D(LOILPRICE) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.707531	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:26				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOILPRICE(-1))	-1.287970	0.192018	-6.707531	0.0000
C	0.053721	0.082696	0.649624	0.5219
R-squared	0.642811	Mean dependent var		0.015621
Adjusted R-squared	0.628524	S.D. dependent var		0.703354
S.E. of regression	0.428686	Akaike info criterion		1.215003
Sum squared resid	4.594294	Schwarz criterion		1.310991
Log likelihood	-14.40255	Hannan-Quinn criter.		1.243546
F-statistic	44.99098	Durbin-Watson stat		2.038437
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LOILPRICE) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.754179	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LOILPRICE,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 19:28				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOILPRICE(-1))	-1.279401	0.189424	-6.754179	0.0000
R-squared	0.636782	Mean dependent var		0.015621
Adjusted R-squared	0.636782	S.D. dependent var		0.703354
S.E. of regression	0.423894	Akaike info criterion		1.157669
Sum squared resid	4.671848	Schwarz criterion		1.205663
Log likelihood	-14.62853	Hannan-Quinn criter.		1.171940
Durbin-Watson stat	2.020263			

الملحق رقم (08): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة LCF

Null Hypothesis: LCF has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-4.198832				
0.0164				
Test critical values:				
1% level			-4.440739	
5% level			-3.632896	
10% level			-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 21:56				
Sample (adjusted): 1997 2018				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCF(-1)	-0.454856	0.108329	-4.198832	0.0010
D(LCF(-1))	0.312443	0.183851	1.699437	0.1130
D(LCF(-2))	0.095272	0.192412	0.495146	0.6288
D(LCF(-3))	0.263211	0.182753	1.440258	0.1734
D(LCF(-4))	0.233547	0.213167	1.095606	0.2931
D(LCF(-5))	0.469175	0.191955	2.444196	0.0295
D(LCF(-6))	0.431328	0.181870	2.371629	0.0338
C	3.982435	0.920592	4.325951	0.0008
@TREND("1990")	0.037212	0.010907	3.411677	0.0046
R-squared	0.737196	Mean dependent var		0.081617
Adjusted R-squared	0.575470	S.D. dependent var		0.112070
S.E. of regression	0.073020	Akaike info criterion		-2.104075
Sum squared resid	0.069315	Schwarz criterion		-1.657740
Log likelihood	32.14483	Hannan-Quinn criter.		-1.998932
F-statistic	4.558307	Durbin-Watson stat		2.046522
Prob(F-statistic)	0.007889			

Null Hypothesis: LCF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-0.486297				
0.8793				
Test critical values:				
1% level			-3.699871	
5% level			-2.976263	
10% level			-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:05				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCF(-1)	-0.014023	0.028836	-0.486297	0.6312
D(LCF(-1))	0.308975	0.167340	1.846390	0.0772
C	0.191844	0.291234	0.658728	0.5163
R-squared	0.124425	Mean dependent var		0.066489
Adjusted R-squared	0.051460	S.D. dependent var		0.114092
S.E. of regression	0.111118	Akaike info criterion		-1.452010
Sum squared resid	0.296333	Schwarz criterion		-1.308028
Log likelihood	22.60213	Hannan-Quinn criter.		-1.409197
F-statistic	1.705272	Durbin-Watson stat		1.755624
Prob(F-statistic)	0.203013			

Null Hypothesis: LCF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
2.167168				
0.9908				
Test critical values:				
1% level			-2.653401	
5% level			-1.953858	
10% level			-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:08				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCF(-1)	0.004912	0.002267	2.167168	0.0400
D(LCF(-1))	0.285446	0.161622	1.766130	0.0896
R-squared	0.108594	Mean dependent var		0.066489
Adjusted R-squared	0.072938	S.D. dependent var		0.114092
S.E. of regression	0.109853	Akaike info criterion		-1.508165
Sum squared resid	0.301690	Schwarz criterion		-1.412177
Log likelihood	22.36023	Hannan-Quinn criter.		-1.479623
Durbin-Watson stat	1.710759			

Null Hypothesis: D(LCF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-4.182881				
0.0142				
Test critical values:				
1% level			-4.339330	
5% level			-3.587527	
10% level			-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:10				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCF(-1))	-0.711216	0.170030	-4.182881	0.0003
C	0.050370	0.046722	1.078082	0.2917
@TREND("1990")	2.10E-05	0.002876	0.007301	0.9942
R-squared	0.441847	Mean dependent var		0.011765
Adjusted R-squared	0.395335	S.D. dependent var		0.143600
S.E. of regression	0.111664	Akaike info criterion		-1.442207
Sum squared resid	0.299252	Schwarz criterion		-1.298225
Log likelihood	22.46979	Hannan-Quinn criter.		-1.399394
F-statistic	9.499495	Durbin-Watson stat		1.722654
Prob(F-statistic)	0.000914			

Null Hypothesis: D(LCF) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.448653	0.0016
Test critical values:		1% level	-3.699871	
		5% level	-2.976263	
		10% level	-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:13				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCF(-1))	-0.710865	0.159793	-4.448653	0.0002
C	0.050666	0.022799	2.222282	0.0355
R-squared	0.441846	Mean dependent var		0.011765
Adjusted R-squared	0.419520	S.D. dependent var		0.143600
S.E. of regression	0.109408	Akaike info criterion		-1.516279
Sum squared resid	0.299253	Schwarz criterion		-1.420291
Log likelihood	22.46976	Hannan-Quinn criter.		-1.487736
F-statistic	19.79051	Durbin-Watson stat		1.723322

Prob(F-statistic)	0.000156		
-------------------	----------	--	--

Null Hypothesis: D(LCF) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.628952	0.0008
Test critical values:		1% level	-2.653401	
		5% level	-1.953858	
		10% level	-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/04/20 Time: 22:14				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCF(-1))	-0.574667	0.158356	-3.628952	0.0012
R-squared	0.331588	Mean dependent var		0.011765
Adjusted R-squared	0.331588	S.D. dependent var		0.143600
S.E. of regression	0.117403	Akaike info criterion		-1.410082
Sum squared resid	0.358367	Schwarz criterion		-1.362088
Log likelihood	20.03611	Hannan-Quinn criter.		-1.395811
Durbin-Watson stat	1.691875			

الملحق رقم (09): نتائج اختبار استقرارية المتغيرة OPENNESS

Null Hypothesis: OPENNESS has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.220661	0.8864
Test critical values:	1% level		-4.323979	
	5% level		-3.580623	
	10% level		-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:39				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPENNESS(-1)	-0.143716	0.117736	-1.220661	0.2336
C	0.090448	0.061266	1.476329	0.1523
@TREND("1990")	-7.44E-05	0.001280	-0.058128	0.9541
R-squared	0.092890	Mean dependent var		0.003405
Adjusted R-squared	0.020321	S.D. dependent var		0.043447
S.E. of regression	0.043003	Akaike info criterion		-3.354132
Sum squared resid	0.046232	Schwarz criterion		-3.211396
Log likelihood	49.95785	Hannan-Quinn criter.		-3.310496
F-statistic	1.280031	Durbin-Watson stat		1.808445
Prob(F-statistic)	0.295630			

Null Hypothesis: OPENNESS has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.630518	0.4543
Test critical values:	1% level		-3.689194	
	5% level		-2.971853	
	10% level		-2.625121	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:45				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPENNESS(-1)	-0.147948	0.090737	-1.630518	0.1150
C	0.091901	0.054857	1.675289	0.1059
R-squared	0.092768	Mean dependent var		0.003405
Adjusted R-squared	0.057874	S.D. dependent var		0.043447
S.E. of regression	0.042171	Akaike info criterion		-3.425425
Sum squared resid	0.046238	Schwarz criterion		-3.330268
Log likelihood	49.95596	Hannan-Quinn criter.		-3.396335
F-statistic	2.658590	Durbin-Watson stat		1.800670
Prob(F-statistic)	0.115048			

Null Hypothesis: OPENNESS has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.179907	0.7309
Test critical values:	1% level		-2.650145	
	5% level		-1.953381	
	10% level		-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:46				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPENNESS(-1)	0.002450	0.013616	0.179907	0.8586
R-squared	-0.005164	Mean dependent var		0.003405
Adjusted R-squared	-0.005164	S.D. dependent var		0.043447
S.E. of regression	0.043559	Akaike info criterion		-3.394346
Sum squared resid	0.051229	Schwarz criterion		-3.346768
Log likelihood	48.52085	Hannan-Quinn criter.		-3.379801
Durbin-Watson stat	1.888544			

Null Hypothesis: D(OPENNESS) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.836383	0.0032
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:48				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPENNESS(-1))	-0.996603	0.206064	-4.836383	0.0001
C	0.016031	0.019379	0.827206	0.4163
@TREND("1990")	-0.000913	0.001146	-0.796557	0.4335
R-squared	0.494903	Mean dependent var		-0.000405
Adjusted R-squared	0.452811	S.D. dependent var		0.060924
S.E. of regression	0.045067	Akaike info criterion		-3.256893
Sum squared resid	0.048745	Schwarz criterion		-3.112911
Log likelihood	46.96806	Hannan-Quinn criter.		-3.214080
F-statistic	11.75780	Durbin-Watson stat		1.875964
Prob(F-statistic)	0.000276			

Null Hypothesis: D(OPENNESS) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.818774	0.0006
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:53				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPENNESS(-1))	-0.957908	0.198787	-4.818774	0.0001
C	0.002233	0.008627	0.258869	0.7979
R-squared	0.481549	Mean dependent var		-0.000405
Adjusted R-squared	0.460811	S.D. dependent var		0.060924
S.E. of regression	0.044736	Akaike info criterion		-3.304873
Sum squared resid	0.050034	Schwarz criterion		-3.208885

Log likelihood	46.61579	Hannan-Quinn criter.	-3.276331
F-statistic	23.22058	Durbin-Watson stat	1.876745
Prob(F-statistic)	0.000060		

Null Hypothesis: D(OPENNESS) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.900779	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OPENNESS,2)				
Method: Least Squares				
Date: 09/05/20 Time: 12:57				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPENNESS(-1))	-0.954641	0.194794	-4.900779	0.0000
R-squared	0.480159	Mean dependent var		-0.000405
Adjusted R-squared	0.480159	S.D. dependent var		0.060924
S.E. of regression	0.043926	Akaike info criterion		-3.376270
Sum squared resid	0.050168	Schwarz criterion		-3.328276
Log likelihood	46.57965	Hannan-Quinn criter.		-3.361999
Durbin-Watson stat	1.876353			

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك النمو الاقتصادي ، وذلك من أجل قاس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من (1990-2018) وذلك نظرا لتزايد تدفقات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، والجهود المبذولة من أجل استقطابه إلى الجزائر، و بالاستعانة بالتحليل القياسي عن طريق استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وحجم العينة (28)، تم استخدام نموذج يتكون من أربع متغيرات مستقلة وهي الاستثمار الأجنبي المباشر أسعار النفط، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، ومتغير تابع وهو النمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الإجمالي من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على بيانات الفترة المذكورة سابقا، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وكذلك الحال بين الاستثمار المحلي و النمو الاقتصادي.

كما أن الدراسة قدمت مجموعة من الاقتراحات لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لعل أبرزها ضرورة العمل على ترقية البنى التحتية، والاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وضرورة العمل على إصلاح القطاع البنكي والمالي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي،

الاستثمار المحلي.

Abstract

Abstract:

This thesis aims to identify and examine foreign direct investment in addition to economic growth, surely, to measure the impact of foreign direct investment on economic growth from 1990 to 2018. Indeed, it is due to the increase in foreign direct investment, which flows during this period as the efforts that has been made to polarize it in Algeria, with the help of standard analysis by using a multiple linear regression model and the sample size (28). Then, using a model that consists four independent variables, these are foreign direct investment, oil prices, domestic investment, trade openness and a dependent variable that is economic growth. It is represented by gross domestic product to measure the impact of foreign direct investment on economic growth, depending on the data of the aforementioned period.

The thesis has found a positive relationship between foreign direct investment and economic growth as it is the case between local investment and economic growth. It has also presented a set of proposals to improve the climate for foreign investment and capital Human. Thus, it highlights the need to work on reforming the banking and financial sectors.

Keywords: Foreign Direct Investment , Economic growth , Gross Domestic Product, Local Investment.